المملكة الأردنية الهاشمية

# الاستعراض الدوري الشامل
## الدورة الرابعة 2023

تقرير مقدم من فريق الأمم المتحدة القُطري

# قوموا و دافعوا عن حقوق الإنسان

الأمم المتحدة
الأردن

الأمم المتحدة
الأردن

# حرية، مساواة
# وعدالة للجميع

## أولاً: مقدمة

يُمثّل هذا التقرير جهدًا مشتركًا لفريق الأمم المتحدة القُطري في الأردن، ويُسلّط الضوءَ على المجالات التي يعمل عليها الفريق في الأردن، من خلال الولاياتِ المُكلَّف بها، من خلال 18 وكالةً مقيمةً داخل البلاد، وعددٍ من الوكالات غير المقيمة فيه.[1] تم نشر التقرير و الملحق الخاص به هنا (هامش رقم 2 في الموقع) .

تم إعداد التقرير بقيادة مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في الأردن، بمشاركة 16 وكالة من وكالات الأمم المتحدة.

## أ. نطاق الالتزامات الدولية

لقد صادقَ الأردن على سبع من اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية التسع [2]، وعلى سبعٍ من اتفاقيات العمل الأساسية العشرة[3]، ولكنه لم يُصادق على اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين، أو على اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية. وفي العام 1998، أبرمت الحكومة الأردنية مذكرة تفاهم مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعُدِّلت هذه المذكرة في العام 2014، اعترفت بمقتضاها الحكومة بتعريف اللاجئ حسبما حدّدته اتفاقية 1951، ووافقت على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين. وقد اشتملت مذكّرة التفاهم على التزامات من جانب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقضي بتنفيذ عملية تسجيل اللاجئين، وإجراء عملية تحديد وضع اللاجئ، وتقديم الاحتياجات الأساسية لدعم اللاجئين، والسَّعي إلى إيجاد حلول دائمة للاجئين المُعترف بهم.

### التوصيات

يُوصي التقرير بالنَّظر في المصادقة على ما يلي:

- اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين، وبروتوكولها للعام 1967، واتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية؛ وكتدبير مؤقت، اعتماد ضمانات إجرائية للاجئين وطالبي اللجوء للتَّمتُّع بإمكانية الحصول على الحماية الدولية وعدم الإعادة القسرية.
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية، أرقام 87، 155 و 187.

## ب. الإطار الدستوري و التشريعي

أجرى الأردن، في بداية العام 2022، تعديلًا على الدستور، يتضمّن تعديل عنوان الفصل الثاني ليشمل "الأردنيين والأردنيات"، وإضافة الفقرة 6 إلى المادة (6) منه.[4]

## ج. البنية المؤسسية، و مرجعيات حقوق الإنسان، و التدابير المتعلقة بالسياسات

اعتمد الأردنُ كلًّا من خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2019 – 2022)، وخطة العمل الوطنية الأردنية الخامسة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة (2021 – 2023). ولا يوجد لدى الأردن حتى الآن آلية تنسيق وطنية على المستوى الوزاري لتطبيق هاتين الخطتين، وللإبلاغ (لإعداد التقارير) عنها، ومتابعتها بغية تسهيل تطبيق التوصيات المُستقاة من الاستعراض الهيئات التعاهدية، أو المُنشأة بموجب معاهدات ) والإجراءات الخاصة. وما زالت منظومة الأمم المتحدة تقوم بأعمال التنسيق (Treaty Bodies) الدوري الشامل، ومن هيئات المعاهدات مع منسّق رئيس الوزراء لشؤون حقوق الإنسان، ومع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، واللجان ذات الصّلة، كلٌّ ضمن اختصاصها، والتي شُكّلت في إطار قيادة رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية.

لقد حافظ المركز الوطني لحقوق الإنسان على وضعه المصنَّف بالمرتبة – ألف[5]، بعد إجراء مراجعة خاصة لأعماله في العام 2023. وقد استجاب الأردنُ[6] للتواصل الذي أُجري معه من قبل أصحاب الولاية على الإجراءات الخاصة، الذين أعربوا عمَّا لديهم من بواعث قلق بشأن استقلالية المركز الوطني لحقوق الإنسان.[7]

### التوصية

- ضمان أن يضطّلع المركز الوطني لحقوق الإنسان بولايته، باستقلالية كاملة، مع توفير الموارد الضرورية له.

## ثانياً: التّعاون مع آليات حقوق الإنسان

استقبلَ الأردنُّ المُقرّرَ الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء زيارته في العام 2022[8] ، ووافق الأردنُّ على التّرحيب بزيارة المُقرّرين الخاصّين المعنيين بالحق في الحصول على الغذاء وعلى الحقوق الثقافية في العام 2024. وقد استعرضت لجنة اتفاقية حقوق الطفل وضع الأطفال في الأردن في شهر أيار / مايو 2023[9]، وأجابت عن الاستفسارات المتعلّقة باتفاقية مناهضة التعذيب "CAT" في العام 2021، و ينتظر الأردن جدولة موعدٍ لعقد الحوار البنّاء معه[10]

وقد تأخَّر موعد تقديم تقرير الأردن في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية (ICESCR) منذ العام 2003.[11] كما قدَّم الأردن الاستعراض الوطني الطوعي (VNR)، والاستعراض المحلي الطوعي لمدينة عمان باعتباره الاستعراض المحلي الأول في العالم العربي، في العام 2022.[12] و قد استعرضت جامعة الدول العربية تقريري الأردن الثاني والثالث في إطار الميثاق العربي لحقوق الإنسان في العام 2023.[13] أما بالنسبة إلى مشاركة الأردن في الآليات المعيارية للأمم المتحدة، يرجى الاطلاع على حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة، (و منظمة العمل الدولية، و آليات منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونيسكو UNESCO.[14]

### التوصيات

- توحيد آلية التنسيق فيما بين الوزارات بشأن حقوق الإنسان، وإنشاء روابط مع اللجان القائمة الأخرى، مثل اللجنة العليا لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة - 2030، أو اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، لتحقيق أثر أفضل.
- تقديم تقرير الدولة (التقرير القُطري أو الحكومي)، بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وذلك يشمل الاعتماد على المعلومات التي تمّ جمعها في التقرير الوطني الطوعي في العام 2022
- الاستمرار في الاجابة على المراسلات وطلبات الزيارة المُعلّقة المقدّمة من أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة

## ثالثاً: تنفيذ الالتزامات الدولية المعنية بحقوق الإنسان

### أ. المساواة و عدم التمييز

#### (المساواة بين الجنسين ( النوع الاجتماعي

تحكمُ الشريعةُ الإسلاميةُ عمليةَ توزيع التّركات. وخلال العام 2023، اتّفق قادة جميع الطوائف المسيحية على مشروع قانون يضمن المساواة في توزيع التركة بين الورثة المسيحيين من الذكور والإناث.[15] ولا تتمتَّع النساء في الأردن بالمساواة في الحقوق في الزواج والطلاق.[16] وعلى الرَّغم من الزيادة في عدد حالات الطلاق ، فما زال أحد المحظورات على نطاق واسع. وهناك احتمال أكبر أن تتساءل النساء عن (أن تتشكّك النساء في) الحق في تعدّد الزوجات مقارنةً بالرجال، غير أنّهنّ، مع ذلك، لا يدعمن بأغلبية ساحقة إجراء تغيير تشريعي لإبطال هذه الممارسة.[17] ويعتبر فعلُ الزنا جريمةً بمقتضى المواد 282 – 284 من قانون العقوبات رقم 16 (للعام 1960). وللأم الحق في حضانة أطفالها حتى بلوغهم سن الخامسة عشرة.[18] ويشترط وجود الولي الذكر لتزويج الأنثى البكر دون سنّ الأربعين، كما يشترط موافقته على زواجها للمرة الأولى. ومع ذلك، فإن مستوى الدعم لاتجاه تحقيق المساواة في حقوق الولاية بين الأمهات والآباء يشهد ارتفاعًا، كما أنّ تَصوُّر مشاركة الرجال في رعاية الأطفال يتغيَّر بصورة إيجابية[19] فيما تبلغ نسبة النساء الغير قادرات على زيارة عائلاتهن، أو أقاربهنّ أو أصدقائهنّ بقرار من تلقاء أنفسهنّ 10%.[20]

#### النساء العاملات

سجّل اقتصاد الأردنُّ (46,9) من 100 درجة على المؤشر الوارد في تقرير البنك الدولي بعنوان "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون" (علمًا بأن متوسط الدرجات التي سجلتها الاقتصادات الإقليمية يبلغ "53,2" درجة)،[21] وذلك رغم رفع القيود المفروضة على عمل المرأة في بعض المهن، وعلى أوقات العمل. ويكفل الدستور وقانون العمل المساواة بين العمال (العاملين والعاملات) في الأجر عن كل عمل ذي قيمة متساوية، ويحظر التمييز، بالإضافة إلى فرض غرامات على صاحب العمل الذي يُخالف القانون، ويحدّ من التَّحرُّش الجنسي في مكان العمل.[22]

وتستمرُّ المعتقدات التنميطية بصورة دائمة عبر الأجيال، وبخاصة التنميطات المتعلّقة بأدوار النوع الاجتماعي، والمسؤوليات والحريات الأساسية: فالذكور ينفردون في الاضطّلاع بالمسؤولية المالية، ويحافظون على أدوارهم في المجال العام، وأيضًا في اتّخاذ القرارات المتعلقة بالأُسرة. ولا يزال محدودًا تمثيلُ المرأة الأردنية على المستوى الوطني، والتَّجمُّعات / المجالس / الجمعيات المحلية، والمؤسسات الأخرى.[23] وتعاني نسبة 98,46% عن ما لا يقل عن تحيُّز واحد، ونسبة 93,23% من تَحيُّزين فيما يتعلّق بالنوع الاجتماعي.[24] وفي الوقت نفسه، هناك اتفاقٌ واضحٌ بين الرجال والنساء على أن المساواة بين الجنسين (المساواة في النوع الاجتماعي) لم تتحقَّق حتى الآن، وأن الوضع قد تطلّب المزيد من العمل للترويج لهذه المساواة.[25]

وقد سجّل الأردنُّ المرتبة 126 من 146 بلدًا على المؤشر العالمي في تقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2023.[26]

## حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (PWD)

صادقَ الأردنُّ على معاهدة مراكش،[27] واعتمد القانون الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولديه مجلسٌ أعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والمعاييرُ التَّيسيريَّة (معايير تيسير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات ...) مُضمَّنة في قانون البناء الوطني الأردني، رقم 7 (للعام 1993). وقد عُدّل الدستور لمراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحوٍ أفضل.[28] وتزايدت عملية إدماجهم في المشاركة السياسية في إطار التشريعات الحديثَة العهد، والمتعلّقة بالأحزاب السياسية.

وقد دوَّن المُقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، من جُملة ما خلُص إليه من نتائج، الكيفية التي أبقى بها عاملُ الوصم وعاملُ الانحياز الأشخاصَ ذوي الإعاقة داخل منازلهم، وخارج مقاعد الدراسة، وعاطلين عن العمل ومعزولين عن مجتمعاتهم؛ وكيف يعمل هذان العاملان على إبراز التحدّيات الأُخرى، مثل الافتقار إلى الإدماج، في ظلّ عدم تلقّي نسبة 79% من الأشخاص ذوي الإعاقة أي شكل من أشكال التعليم؛ واستعادة قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على التعبير عن الرأي، والاختيار والسيطرة على حياتهم الذاتية؛ وتطبيق استراتيجية الرعاية غير المؤسّسية (الرعاية خارج المؤسسات)؛ والتفاوتات في مجالات تيسير إمكانية الوصول، بما في ذلك الافتقار إلى البنية التحتية الداعمة / الشمولية وخيارات النقل؛ والتقاطعية والعلاقة فيما بين الإعاقة، والفقر، والنوع الاجتماعي، والوضع المجتمعي شاملًا وضع اللاجئ.[29]

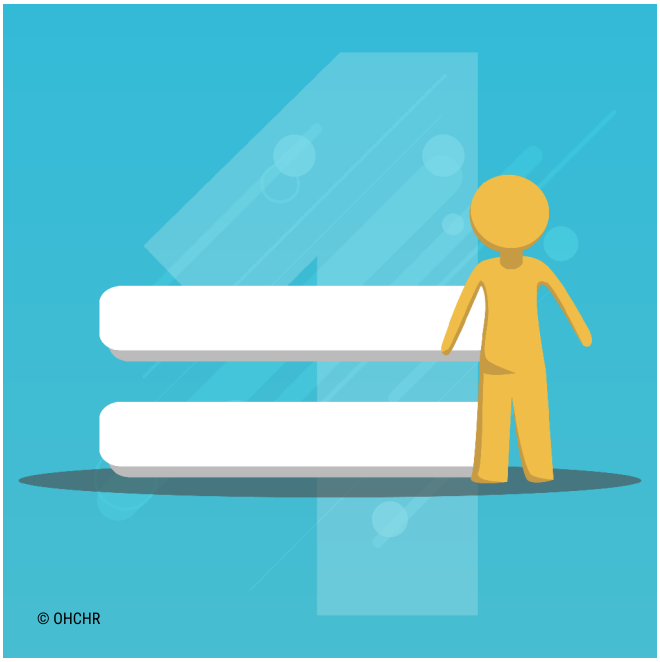
© OHCHR

### التوصيات [30]

- أن يكفلَ التَّعدادُ السُّكاني للعام 2025، تحديدَ الفئات السكانية التي يُحتمل أن تُترَك خلف الرّكب.
- إلغاء جميع الأحكام التمييزية ضد النساء والفتيات في التشريعات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحق في حرية التَّنقُّل (الحركة أو السفر)، وبالحق في نقل الجنسية، وبالطلاق.[31]
- تعديل المواد التالية من قانون الأحوال الشخصية: 61، 62، 70، 72، 78، 288، 289، 292 ج، و 320، والمادة 62 من قانون الضمان الاجتماعي.
- النَّصُّ على إيجاد بيئة عمل تمكينية للمرأة، تشمل: تهيئة الظروف في مكان العمل، والثقافة، وساعات العمل المرنة، ووسائل النقل العام الكافية، والإجازة الوالدية (للأب والأم) المدفوعة الأجر، وسياسات الرعاية الوطنية والحملات التي تعترف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والحدّ منها وإعادة توزيعها بالتساوي بين الرجل والمرأة.[32]
- التَّصدّي للمعتقدات التنميطية المتعلّقة بالأدوار المَنوطة بالنوع الاجتماعي في المدارس، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الرئيسية الأُخرى.
- تنفيذ السياسات الوطنية التي طوّرتها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة (IMCW)[33]، و اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (JNCW)[34]،و تزويدها بالموارد على نحوٍ سليم.
- التصدي لعوامل الوصم والانحياز ضد الأشخاص ذوي العلاقة ومعالجتها.
- ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في القرارات التي تؤثّر فيها بما في ذلك التخطيط الحضري.

## ب. حق الشخص في الحياة ، و الحرية و الأمن

### العنف المبني على النوع الاجتماعي

يوفر قانون الحماية من العنف المنزلي رقم 15 للعام (2017) الحماية للنساء والفتيات.[35] وتواجه نسبة 21% من النساء في الفئة العُمرية من 15 – 49 عامًا العنف الجسدي أو النفسي أثناء فترة حياتهنَّ.[37] [36]ونسبة 94,5% من الناجيات والناجين الذين ساعدتهم المنظمات القائمة على جمع البيانات كانوا من الإناث. وتظلّ المنازل غير آمنة للكثير من النساء والفتيات، حيثُ يشكّل الشركاء الحميميون، أو مانحو الرعاية أو أفرادُ العائلة نسبة 86,2% من الجناة.[39] [38] وتُشيرُ الأدلةُ العالمية إلى التقاطع فيما بين العنف ضد النساء والعنف ضد الأطفال، حيثُ يظهرُ هذان النَّوعان من العنف معًا داخل الأُسر المعيشية.[40] ويحدُثُ أكثر من ثلث أفعال العنف المنزلي الزوجي أمام الأطفال. ولا تزال المرأة تعتبر هي المسؤولة عن (صون) شرف العائلة – ومن المحتمل أن تُعاقب على ذلك جسديًّا. ويعتبر التَّحرُّش الجنسي المُمارَس في الشوارع مسألةً شائعة، فإما أن يُنحى باللائمة في ذلك على المرأة في كثير من الأحيان، وإما أن تُعتبر المرأةُ هي المسؤولة عن سبب "استثارة" فعل التَّحرُّش.[41]

### العنف المبني على النوع الاجتماعي

أفادت التقارير بأن المدعو زيد صدقي على دبش (37 عامًا) قد توفي في أيلول / سبتمبر 2022، نتيجة للتعذيب في سجن ماركا. ولم تُصدِر مديرية الأمن العام، حتى كانون الأول / ديسمبر 2022، أي بيان رسمي يتعلّق بالتُّهم الموجَّهة إلى الجناة المزعومين.[42]

### الحق في الحُرية

لقد حدثت حالات اعتقال في العام 2022، إما أثناء المشاركة في الاحتجاجات أو استباقًا للمشاركة فيها. ويُزْعَمُ بأن بعض الاعتقالات تمَّت من دون أوامر / مذكرات اعتقال رسمية ، ممّا أرهب أفراد عائلات المُعتقلين. وقد اتُّهم العديد من الأفراد بجرائم غامضة تتعلَّق "بنشر أخبارٍ كاذبة"، أو "إثارة النزاع / الفتنة" (بمقتضى قانون مكافحة الجرائم الإلكتروني أو بمقتضى قانون العقوبات). وفي مناسباتٍ أُخرى، كان عدد أفراد الشرطة يفوق عدد المحتجين إلى حدٍّ كبير.[43] وقام ما لا يقل عن أربعة سجناء بحالات إضراب عن الطعام خلال فترة العامين 2022 / 2023 (وفي بعض الأحيان طال أمدُ فترات الإضراب).[44]

### حُرّية التَّنقُّل

أُلغيت عُقوبة قانون الجلوة[45] و القوانين العشائرية في العام 1976.[46] وفي العام 2022، أفاد ما مجموعه 4,244 مواطنًا بأنهم قد عادوا إلى ديارهم بعد الجلاء عنها جرّاء تطبيق قانون الجلوة العشائرية.[47]

### الحق في الحياة

في حزيران / يونيو 2022، أفادت وزارة الداخلية بأن 219 شخصًا، ومنهم 22 امرأة، ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم.[48]

### التوصيات

- تعزيز التواصل مع عامة الناس لاطلاع الأشخاص الذين يعيشون في ظروف مستضعفة (من الضعف والقابلية للتَعرُّض للمخاطر) على الخدمات الحكومية المتوافرة، ودور الإيواء، وآليات الإحالة ،الوطنية لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وإمكانية الوصول إلى العدالة.
- دعم النسوية المحلية ، وحقوق المرأة، وحقوق الفئات السُّكانية المُستضعفة، وحركات الوقاية من العنف.
- التَّصدي للعنف ضد المرأة (VAW) ،و الأطفال معاً بالأخذ بعين الاعتبار الروابط التي تنفصم عن بعضها بعضًا، والعواقب المترتّبة على العنف عبر الأجيال.
- فرض وقف اختياري "Moratorium" رسمي على تنفيذ عقوبة الإعدام، وتعديل القوانين التي تدعو إلى فرض هذه العقوبة إلزاميًّا، أو تطبيقه على جرائم غير " الجرائم الأشدّ خطورةً"

## ج. إقامة العدل، والإفلات من العقاب وتطبيق حكم القانون

### الوصول إلى العدالة

يحتلُّ الأردنُّ المرتبة 61 من 140 بلدًا على مؤشر حكم القانون للعام 2022.[49] وفي العام 2022، عُدّل نظام المساعدة القانونية للحدّ من العوائق الاقتصادية التي تواجه الفئات المستضعفة (الضعيفة القابلة للتأثر والتعرض للمخاطر)، ولإفساح المجال أمام مُعتادي (مُعاودي) ارتكاب الجرائم لتقديم طلب الحصول على المساعدة القانونية؛ إذ تمّ وضع قائمة تحتوي على أسماء 2,400 محامٍ مناوب duty lawyers، مُعيَّن تحت الطلب ويُستعان به بنظام الدَّوْر، بمشاركة وزارة العدل، والمجلس القضائي، ونقابة المحامين. كذلك، تمّت أتمتة إجراءات المساعدة القانونية، وتقوية القدرات، ويُسّرت الحوارات المتعلّقة بالسياسات في أوساط جميع الجهات المعنية، وهناك سياسة جديدة للمساعدة القانونية قيد التطوير[50]، وقد يواجه اللاجئون غير الحاصلين على أرقام شخصية، تُعطى على الحدود، عقباتٍ في الوصول إلى العدالة، ومن هذه العقبات اختلافات اللغة، والخوف من تقديم الشكاوى بسبب انتقام أصحاب العمل، وعدم قدرة العمال المهاجرين على ترك مكان العمل (الانتقال ...)، ممّا يجعلهم يندرجون تحت وضع الهجرة غير النظامية، ويُحمّلهم عبء التكاليف.

### الاحتجاز

تُدير مديرية الأمن العام بوزارة الداخلية مراكز الإصلاح والتأهيل؛ ويُحتَجزُ ما يزيد عن 19,000 نزيل في 18 مركزًا مُصمّمة بسعةٍ تستوعب ما لا يزيد عن 13,300.[51] وفي أيار / مايو 2023، أصدرت المحاكم الأردنية 300 قرار يمنح الرعاية البديلة لهؤلاء السُّجناء، عوضًا عن الأحكام بالسّجن.[52]

ووفقًا للمعلومات المستقاة من وزارة الداخلية، كان حوالي 29,000 شخصٍ محتجزٍ تحت تصنيف **الحجز الإداري**، خلال الفترة من كانون الثاني / يناير حتى نهاية أيلول / سبتمبر 2022، بدون تهمة أو مُحاكمة، وبصفة مؤقّتة على الأقل – وهو عدد يزيد عن عدد المحتجزين في العام 2021. وقد تضمّن هذا الحجز، خلال الفترة من أيلول / سبتمبر 2021 إلى أيلول / سبتمبر 2022، عدد 542 حالة "حجز وقائي (حمائي)"[53] تحت تصنيف الحجز الوقائي للنساء المُعرَّضات للخطر؛[54] وحوالي 2,630 شخصًا؛ أي ما يعادل نسبة 16% من عدد المساجين في الأردن، كانوا محتجزين بسبب عدم سداد القروض والشيكات المُرتجعة في العام 2019؛[55] وقد بلغ عدد المُقترضين الأفراد في العام 2021، ما مجموعه (1,220) مليون أُردني.[56] ونسبة 93% من الأُسر المعيشية السورية مدينة، ويبلغ متوسط الدَّين للأسرة الواحدة منها 1,148 دينارًا.[57] أما العمال المهاجرون فهم معرّضون لخطر الاحتجاز بتُهم تتعلّق إما بالسرقة وإما بالاختفاء سرًّا / الهروب من العدالة، في حالات عدم تجديد تصاريح العمل لديهم، و / أو بسبب عدم امتلاك الوثائق (لإثبات الشخصية)، أو بطاقة الهوية.

### التوصيات

- تعزيز إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في القطاع القضائي وقطاع القضاء الشرعي، ممّا يزيد عدد الإناث القُضاة، والإناث العاملات في السلك القضائي، وبناء قدراتهنَّ على صعيد النوع الاجتماعي والخدمات القضائية المراعية للأطفال.[58]
- تقديم مساعدات قانونية مجانية، تشمل تقديمها لأغراض التسجيل المدني، أو للطّعن في الاحتجاز الإداري، ولا سيّما للفئات السكانية التي تعيش في أوضاع مستضعفة.
- مراجعة طبيعة الجرائم والعقوبات التي تُوقَّع عليها، وإعادة النّظر فيها، وإلغاء عقوبة السّجن بسبب التّخلّف عن سداد الدَّين، وتقليص العدد المرتفع للأشخاص قيد الاحتجاز الإداري، والحدّ من الاستخدام الممنهج لهذا النوع من الاحتجاز، ومن مدة الاحتجاز، بوسائل تشمل بدائل الاحتجاز.
- استثمار الوفورات المُكتسبة من تقليص عدد السُّجناء في تحسين ظروف الاحتجاز.[59]

© OHCHR

## د. حقوق الطفل

أعمارُ أكثر من 40% من السكان في الأردن دون سنّ 18 عامًا، وتبلغ نسبة المساواة بين الجنسين في الأردن في مجال محو الأُمية أكثر من 99%.[60] ويعتبر اعتماد قانون الطفل، رقم 15 للعام 2022، تطوُّرًا إيجابيًّا.[61] ولم يتمّ تأكيد مشاركة المرأة في تعليم الأطفال.[62] وقد بحث الاستعراضُ الوطني الطوعي للعام 2022 موضوع حقوق الطفل.[63] وينصُّ الاستعراض الذي أجرته لجنة اتفاقية حقوق الطفل للعام 2022، على ما ورد في أحدث تقييم أجرته الحكومة، والنتائج التي خَلُصت إليها اللجنة.[64]

لقد عانى ما نسبته 74,6% من الأطفال (استنادًا إلى عيّنة وطنية للأطفال في الفئة العُمرية 8 أعوام - 17 عامًا) ما لا يقلُّ عن مرة واحدة من العنف الجسدي في حياتهم (79,2% ذكور مقارنةً مع 69,7% إناث)؛ وقد تورّطت نسبة 73,9% من أفراد العائلة المانحين للرعاية في هذا العنف، كأسلوب تأديبي للأطفال دون سنّ 18 عامًا، ما لا يقل عن مرّة واحدة في حياتهم.[65]

ومع أن السّنّ القانونية للأهلية للزواج هي 18 عامًا، إلا أن إمكانية تزويج الفتيات ابتداءً من سنّ 16 عامًا أمرًا ممكنًا بموافقة قضائية، مع اشتراط توافر الرّضا والاختيار بين الزوجين ومن قِبلهما (المادة 10 من قانون (الأحوال الشخصية).[66]

لقد اتَّجهت الخُطة الوطنية للحد من زواج الأطفال (من 2018 إلى 2022) [67] نحو التخفيض، ولكن الضغوطات الاجتماعية الاقتصادية تعتبر مواتية لزواج الأطفال في أغلب الأحيان.

وتتحدّث التقارير عن حدوث زيادة في حالات عمالة الأطفال وارتفاعها إلى 100,000 طفل عامل في العام 2022 ، بالمقارنة مع 76,000 حالة عمالة أطفال في العام 2016 (يعملون بصفة رئيسة في مجالات التصنيع، والبيع بالتجزئة، والزراعة، وتصليح السيارات، وقطاع الخدمات).[68] و قد تم اعتقال 13,558 متسوّلًا ومتسوّلة خلال العام 2021، منهم 7,981 حدَثًا.[69] وقد وضعت وزارة العمل موضع التنفيذ آلية للشكاوى بشأن عمل الأطفال والاتّجار بالبشر.

### التوصيات [70]

- تعزيز القدرات الوطنية على رصد مخالفات حقوق الطفل، وتحليلها والإبلاغ عنها، وذلك لضمان توفير خدمات ذات نوعية جيدة ومتكاملة للأطفال، ولضمان قيام القوى العاملة على الخدمات الاجتماعية بمنع وقوع حالات حماية الأطفال، والاستجابة لها عند وقوعها.
- تعزيز تدابير المساءلة بحق الجناة، بمن فيهم الآباء والأمهات والمربُّون.
- الاستثمار في برامج الوقاية وتغيير السلوك الاجتماعي، لأجل معالجة الأسباب الجذرية لمخالفات حقوق الأطفال.

© WFP

## هـ. الحقوق المتعلقة بالاسم، والهوية والجنسية

الهويةُ القانونيةُ مسألةٌ معقّدة، وتُواجهها مُعوّقات قانونية أو عملية مختلفة تؤثّر على وثائق إثبات الهوية المدنية لمختلف الفئات، وعلى تسجيلهم، ومنهم مثلًا البدو ("الذين يسكنون الصحراء")، والسُّكان "بلا جنسية"، والقاطنون في المستوطنات الخيمية غير الرّسمية، والدُّوم (النَّور أو الغَجَر) واللاجئون الفلسطينيون، واللاجئون السوريون وغير السوريين، وحوالي 35,000 باكستاني، والعمال المهاجرون.[71] ولا تستطيع المرأة الأردنية نقل جنسيتها إلى أطفالها أو زوجها.[72] وقد عُدّل في العام 2018 الإعلانُ - (الذي ورد في قرار مجلس الوزراء) في العام 2014 واعدًا بمنح أبناء الأردنيات مزايا (امتيازات في قطاعات بعينها، وما زالت الصعوبات قائمةً في مجال الحصول على بطاقة الهوية والحصول على الخدمات كاملةً.[73]

### التوصيات

- تحديد وضع عملية التسجيل المدني.
- تعديل التشريع / القانون للسماح للمرأة الأردنية بنقل جنسيتها إلى أطفالها، وتمكين المرأة الأردنية من تسجيل أطفالها، ومنحهم الاسم القانوني / الهوية القانونية.
- العمل بمشاركة الشباب والكبار الراشدين على المناصرة وكسب التأييد لأهمية التسجيل المدني، وشرح الإجراءات ذات العلاقة بطريقة بسيطة وقابلة للوصول إليها، تشمل اللاجئين والمهاجرين.

## و. حرية التعبير، والحرية النقابية[74]، والتَّجمُّع السّلمي، والحقّ في المشاركة في الشؤون العامة

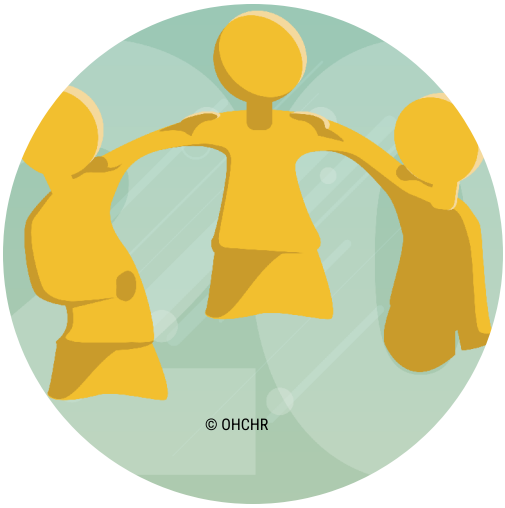


تضمن الفقرة 2 من المادة 7 (7/2) من الدستور الحريات العامة. وتتمُّ الإشارةُ إلى المشاركة المجتمعية والدور المهم الذي يؤديه القطاع الخاص في الكثير من خطط العمل الحكومية.[75] وقد تمّ إطلاق "ميثاق العمل التَّطوُّعي الأردني".[76] و تدعم منصات التطوع الإلكترونية، مثل منصة "نَحْنُ"، جهود العمل التطوعي.[77]

غير أن نسبة 48% من الأردنيين ينظرون في مسألة الهجرة من الأردن (و 63% من الشباب ينظرون فيها). ويستشهد الشباب بانعدام الثِّقة كسببٍ من الأسباب التي تدفعهم إلى الهجرة.[78] وقد انخفضت مرتبة الأردن من مرتبة "التَّمتُّع بالحرية الجزئية" إلى مرتبة "انعدام الحرية" وفق مؤشر فريدوم هاوس للعام 2021، وبقيت مرتبة انعدام الحرية على حالها في العامين 2022 و 2023،[79] وهي: المرتبة 146 مما مجموعه 180 بلدًا على المؤشر العالمي لحرية الصحافة[80]، والمرتبة 110 مما مجموعه 179 بلدًا في تقرير مؤشر الديمقراطية الليبرالية للعام 2023[81] . ويواجه الأشخاص غير الأردنيين مجموعةً من التَّحدّيات التي تخصُّهم.[82] وتُهاجَم البرامجُ المعنية بالمساواة بين الجنسين في أغلب الأحيان على وسائل التواصل الاجتماعي، وتُربَط بالاتّهام إمّا بالتَّرويج للأجندات الأجنبية، وإمّا لتدمير المجتمع.[83] وثمّةَ نداءاتٌ لتوسيع الفضاء المدني في الأردن، ولإنشاء بيئة تمكينية للإصلاحات.[84]

وتُنظِّم المرجعيات التالية **حرية التعبير**: المادة 15/1 من الدستور؛ المواد 132/1، 149، 150، 191 و 196 من قانون العقوبات؛ المواد 1، 3 / ب، 7 / ز، 8 من قانون منع الجرائم، رقم 55 (للعام 2006)[85] ؛ المواد 5، 29، 38، 48، 49 من قانون المطبوعات والنشر رقم 30 (للعام 2012)؛ المادة 4 / ي من قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم 26 (للعام 2015)؛ المواد 2، 11، 12، 15 من قانون الجرائم الإلكترونية، رقم 27 (للعام 2015)؛ وقانون الحق في الحصول على المعلومات للعام 2007[86]، وقانون حماية أسرار و وثائق الدولة. وقد تم طرح مشروع قانون جديد للجرائم الإلكترونية في تموز / يوليو 2023، وأثار بواعث قلق لدى عامة الناس.[87]

لقد تمّ اعتقال ستة صحفيّين في شباط / فبراير – آذار / مارس 2022، و / أو توجيه اتّهامات لهم في العام 2022[88]، واعتقال وتوجيه التُّهم لآخرين غيرهم في العامين 2022 و 2023.[89] وقد استجاب الأردن[90] لمراسلة تلقّاها من المُقرّر الخاص للأمم المتحدة، عبّر فيها عن بواعث قلقه بشأن الاحتجاز والتُّهم الموجَّهة لشخص واحد بشأن تعليقاته السياسية وأنشطته الصحفية.[91] وقد سقط العشرات من المحامين، والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ضحايا لحملة اختراق (تهكير) هواتفهم الذكية (باستخدام برمجية التّجسّس "بيغاسوس Pegasus Spyware") خلال الفترة بين آب / أغسطس 2019 و كانون الأول / ديسمبر 2021.[92]

وقالت نسبة 77,3% مما مجموعه 150 صحفيًّا، مِمَّن شاركوا في الدراسة الاستقصائية المسحية، بأن السُّلطات الأردنية كانت قد حقَّقت معهم بشأن ممارساتهم الصحفية في العام 2021، وقد أكَّد 34% منهم ممارسة الرقابة الذاتية على ممارساتهم/أعمالهم.[93] وقد كشفت دراسةٌ استقصائية مسحية أُجريت على السَّلامة الرّقمية النّقابَ عن أن نسبة 54,7% من الصَّحفيات واجهنَ عنفًا في مجال التكنولوجية الرّقمية، في وقت ما من ممارسة مهنهنَّ.[94] وقد قُطِعت الاتصالات بشبكة الإنترنت أربع مرات في العام 2022[95]، وحُجِبت بعض المنصّات / المواقع الإلكترونية.[96] وصدر العديد من الأوامر التقييدية (حظر النشر ...)[97]، وقد غلَّظ التعديل الذي أُدخل في العام 2022 على قانون العقوبات، عقوبة مخالفة الأوامر التقييدية، من عقوبة الغرامة إلى عقوبة السجن لمدة 3 أشهر.

ويحمي الدستور تأسيس **النقابات**[98]، التي يُنظِّمُها بشكل أكبر قانون النقابات، رقم 51 للعام 2008، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 46 للعام 2007.[99] ومنذ شباط / فبراير 2023، يستمرُّ انعقاد مناقشات مشروع قانون جديد للتخطيط والتعاون الدولي، من شأنه أن يُنظِّم عملية الموافقة على التمويل الأجنبي في المستقبل تحت سلطة وزارة التعاون الدولي. ومن بين بواعث القلق التي تمّ التعبير عنها أن مشروع القانون لا يوضّح الخطوات العملية للموافقة على المشاريع، أو معايير تلك الموافقة أو الأُطر الزمنية لها.[100]

وتُواجه العمالَ معوّقاتٌ قانونيةٌ تمنعهم من التَّمتُّع الكامل بالحرية النقابية والمُساومة الجماعية. ولا يزال الأردن عُرضةً لمزاعم تتعلّق بالاحتجاز وبالأفعال التمييزية ضد قادة نقابات العمال، وضد قادة ونشطاء نقابات العمال المستقلة، والاعتراف بنقابات العمال المستقلة.[102] [101]

ويخضع الحق في **التَّجمُّع السّلمي** لقانون الاجتماعات العامة رقم 7 العام 2004. ويأتي كلٌّ من التَّظلُّمات المتعلقة بالسياسات، وعدم الحصول على الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية (وبخاصة حقوق العمل، والضمان الاجتماعي والحماية) في طليعة الأسباب التي تدفع باتجاه العمل الجماعي.[103]

ويؤكد الدستور[104] حقّ المواطنين في تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية. وقد تم في العام 2022 اعتماد قانون الانتخابات والأحزاب السياسية الجديد، الذي يهدف بصورة خاصة إلى زيادة تمثيل النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة.[105] و يتضمَّن الاستعراض الوطني الطوعي الأردني للعام 2022 العديد من المرجعيات الهادفة إلى إشراك الناس في عملية صنع القرار.[106] ومع ذلك، فلا يوجد قانون محدَّد يضمن الحق في المشاركة في سياق تنموي غير انتخابي.[107]

## التوصيات

- مواصلة دعم وجود بيئة تمكينية للإصلاحا التحديثية الثلاثة، التي تفسح المجال أمام الأفراد، والمجموعات، والأطراف السياسية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني لكي يتمتَّعوا بحرية التَّنقُّل، والتعبير، والمشاركة ضمن إطار القانون، وبطريقة تكفل التَّحوُّل السّلس إلى مرحلة سياسية جديدة.[108]

تسليط الضوء على إظهار المساهمات الإيجابية للمجتمع المدني (في التنمية الدامجة (الشمولية.

- تناول مسألة مشاركة عامة الناس، كالتزام، وحق، وواجب في التنمية، والتنفيذ، ورصد وتقييم التشريعات / القوانين، والسياسات والبرامج التي تؤثّر في حياة الناس، بما في ذلك على مستوى البلديات.[109]

- تنفيذ مبادئ الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين فيما يتعلَّق "بالنَّهج المتمعي الكامل".

- **جعل** المواد 149، 150، 191 و 195 من قانون العقوبات؛ والمواد 1، 3، 7 ، و 8 من قانون منع الجرائم؛ والمواد 2، 11، 12، و 15 من قانون الجرائم الإلكترونية، أو وضع مشروع قانون جديد؛ وقانون المطبوعات والنشر، إضافة إلى قانون الحق في الحصول على المعلومات للعام، **متطابقة** مع المعايير الدولية، وتفعيل قانون الحصول على المعلومات.

تعزيز وحماية وجود مجتمع مدني مستقل، متنوّع ومتعدّد، وإتاحة الإمكانية للحصول على التمويل، بما في ذلك تعديل قانون النقابات المهنية اعتماد قانون التخطيط الجديد.[110]

- إدامة إمكانية الحصل على خدمات الإنترنت، والمنصَّات الرَّقمية، و تكنولوجيات المراوغة circumvention technology،[111] ولا سيما أثناء الفترات الحرجة، مثل الانتخابات، أو الاحتجاجات

- اتّخاذ الخطوات الضرورية لمنع حدوث التهديدات، المداهماتattacks ، التَّمييز، الاعتقالات العشوائية، الاحتجاز، أو الأشكال الأخرى من المضايقة، الانتقام وأفعال الترهيب ضد الصحفيين ونُشطاء المجتمع المدني، والحركات النسائية؛ والتحقيق في الأفعال المزعومة (المُدَّعى بارتكابها)؛ وضمان الوصول
- إلى العدالة والمحاسبة؛ ووضع حدّ للإفلات من العقوبة حيثما تُرتكب هذه المخالفات وحالات الإساءة، بما في ذلك تفعيل - وعند الضرورة تعديل – القوانين، والسياسات، والأنظمة / الأعراف institutions، بهدف استحداث وإدامة بقاء بيئة تمكينية آمنة، تستطيع من خلالها وسائل الإعلام والمجتمع المدني العمل بحرّية بعيدًا عن الرقابة، والتَّعويق، وانعدام الأمن والأفعال الانتقامية.

## ز. الحق في الصحة

وضعت رؤية الأردن 2025،[112] والخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة 2023 –2025[113] هدفًا كميًّا للتغطية بالتأمين الصحي، بنسبة 95%. وفي الوقت الحالي، فإن نسبة 68% من مجموع السكان، ونسبة 72% من الأردنيين مشمولون بما لا يقل عن نظام تأمين صحي واحد. وتُشدّد الخطة الوطنية الاستراتيجية للتأهيل (2022 – 2024) على إعادة التأهيل باعتبارها خدمة صحية أساسية.[114] وتُولى الرعايةُ الصحية اهتمامًا متجدّدًا في الوقت الرّاهن.[115]

وتُشكّل الأمراض السّارية السّبب الرئيس للوفاة والمِراضة (الإصابة بالمرض)، وهي تُشكّل نسبة 80% من الوفيات.[116] ولا يعتبر تنفيذ السياسات الصحية كافيًا، وتكاليف الرعاية الصحية آخذة في الارتفاع.[117] ويشهد الأردن معدّلات مدخّنين تُعتبر من المعدلات الأعلى في العالم.[118] وتُوجد حواجز أمام إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية[119]، بما فيها الحواجز التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في حالة عدم حصولهم على الجنسية (الأردنية). وتميل النساء أكثر من الرجال، في أغلب الأحيان، إلى السّعي إلى الحصول على الخدمات الصحية. غير أن الرجال يتعاملون أكثر من النساء مع السلوكات الخطِرة المتعلّقة بالصحة، بما فيها التدخين (نسبة المدخّنين الأردنيين 65% مقارنة مع نسبة المُدخّنات الأردنيات 20%).[120] وقد بلغ الإنفاق الشخصي (من المال الخاص) على الصحة نسبة 36% من قيمة مستوى الإنفاق على الصحة الحالي.[121]

ويوجد لدى الأردن خطة عمل وطنية خاصة **بالصحة العقلية (النفسية)** وبتعاطي المخدرات (أو "مواد الإدمان") (2022 – 2026)[122]، ويسعى إلى إدماج الفجوة mhGAP ، الموجودة في خدمات الصحة العقلية[123]، في برنامج تدريب أطباء الأسرة.[124] وقد تمّ تسجيل 137 حالة انتحار في العام 2022.[125] وجُرّم فعل محاولة الانتحار في الأماكن العامة بالسّجن منذ العام 2022. وأعدّ استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية بشأن **الصحة الجنسية والصحة الإنجابية (SRH)** الأردن أول في العام 2021

و تبحث في الوقت الحاضر لجنةٌ وطنية، مؤلّفة من 13 مؤسّسة، في مسائل التوعية **بتعاطي المخدرات**، والوقاية منها، ومعالجة المصابين بها، وإعادة تأهيلهم، ومكافحتها. ومن المسائل الأساسية في هذا الموضوع الافتقار إلى بيانات متماسكة لصياغة استجابات على صعيد السياسات تستند إلى حقوق الإنسان.

### التوصيات

- وضع آلية للتنسيق المتعدد القطاعات بهدف الحدّ من الأمراض السارية.[126]
- العمل على بناء نظام وطني للمعلومات الصحية لجمع البيانات[127]، وذلك يشمل تحديد الفجوات ومجالات التحسين في مجال توفير خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية.
- تحديد كيفية دعم تنفيذ حزمة شاملة موحّدة من الخدمات الصحية، وتوسيع مدى التغطية بالتأمين الصحي،[128] بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، للأشخاص الذين يعيشون أوضاعًا مستضعفة، وبخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التّعاون مع العنف ضد المرأة والطفل.[129]
- زيادة إمكانية الحصول على خدمات الصحة العقلية بنوعية جيدة من خلال العيادات المتنقلة.[130]
- تقديم تقييم شمولي، للقوانين، والسياسات، والممارسات الوطنية المتعلقة بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية بمشاركة نشطة من جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.[131]
- إعداد استراتيجية جديدة للوقاية من تعاطي المخدرات[132]، وبروتوكول علاجي وطني موحّد، ونظام للبيانات وإدارة الحالات.
- تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التّبغ، ولقانون مكافحة التدخين في الأماكن العامة والمُغلقة.[133]

© OHCHR

## ح. الحق في الغذاء

يفتقرُ الأردن إلى موارد المياه والطاقة؛ إذ تبلغ حصة الفرد السنوية من المياه العذبة المتجددة حوالي 60 مترًا مكعبًا، ومع ذلك، فإن الزراعة المحلية تستهلك نسبة 49,1% من جميع موارد المياه المتوافرة.[134] وقد بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي (3,519) مليون طن في الأردن، بينما بلغ استهلاك الأردن من الأغذية (5,746) مليون طن، وبلغ إجمالي حجم مستورداته من الأغذية (2,748) مليون طن في العام 2021.[135] ويعتمد الأردن اعتمادًا كبيرًا على ما يستورده من القمح، واللحوم الحمراء، والأرز، والسكر والبقوليات، وزيت الطبخ والأسماك، ولكنه بلغ مستوى الاكفاء الذاتي في الخضراوات، والحليب، و زيت الزيتون، والبيض والفواكه[136]. ويبلغ مستوى حالة انعدام الأمن الغذائي بين الأردنيين (0,5%)، في حين تبلغ نسبة الضعفاء المُعرَّضين لانعدام الأمن الغذائي 5,7%.[137] ويبلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي الشديد في أوساط اللاجئين 2%، بينما يبلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي المتوسط 60%.[138]

وقد وُضِعَت موضعَ التنفيذ أولُ استراتيجية وطنية شمولية للأمن الغذائي (الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، 2021 – 2030)، وأول خطة عمل خاصة بها (2022 – 2024). وقد باشرت الحكومة بتأسيس نظام إدارة معلومات الأمن الغذائي، والمجلس الأعلى للأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك اعتُمِدَت خارطة الطريق الخاصة بمسارات تحويل النظام الغذائي.[139]

ويُعاني الأردنُّ من عبء مزدوج يتمثَّلُ في حالات نقص المُغذّيات الدقيقة، وزيادة الوزن / السُّمنة، وتُمثّل النساء المعدلات الأسوأ في الحالتين؛ إذ تبلغ نسبة النساء اللواتي يعانين إما من زيادة الوزن وإما من السَّمنة حوالي 69% من جميع الأشخاص الذين يعانون منهما.[140] وقد استهلكت نسبة 84% من الأردنيين والسوريين الكبار الراشدين (في الفئة العمرية 18 – 69 سنة) **وجبات غذائية غير صحية**.[141] كما تعاني نسبة 26% من الأطفال دون سنّ الخامسة من الأنيميا (فقر الدم) الناتج عن نقص الحديد، وأكثر من نسبة 9% من هؤلاء الأطفال يعانون من زيادة الوزن / السُّمنة.[142] وينحرف الأردن عن المسار في تحقيق الأهداف الكمية (المُستهدفات) المتعلّقة بتغذية الأمهات، والرُّضَّع وصغار الأطفال.[143]

ويوجد لدى الأردن استراتيجية وطنية للتغذية (2023 – 2030)، واستراتيجية وطنية للصحة المدرسية (2018 – 2022)، وتقود وزارة الصحة لجنة متعددة القطاعات (بعضوية القطاع العام والجيش، والسلك الأكاديمي والقطاع الخاص) لتعزيز الوجبات الصحية.[144]

### التوصيات [145]

- تعزيز إدارة موارد الأراضي، والمياه والأغذية، والتنسيق بين المؤسّسات، وتماسك السياسات.[146]
- النُّهوض بالمسؤولية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، وشبكات الأمان الاجتماعي، ودور منظمات المجتمع المدني في معالجة انعدام الأمن الغذائي والجوع.[147]
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالتغذية، والأمن الغذائي، والصحة المدرسية، مع إجراء عمليات الرصد والتقييم الدورية للتَّقدُّم المُحرَز.
- خفض مستوى استهلاك الملح، والسكر والأحماض الدهنية المُتحوّلة، مع القيام برفع مستوى التوعية على مستوى راسمي السياسات، ومقدّمي خدمات الرعاية الصحية، وعامة الناس باتباع أنظمة غذائية صحية.

## ط. الحق في التعليم[148]

تدعو إلى التعليم كلٌّ من استراتيجية التعليم الشمولي الوطنية (2020 – 2030)، والخطة الاستراتيجية للتعليم، واستراتيجية إدماج (مفهوم) النوع الاجتماعي في التعليم المرتبطة بها، وإعلان الأردن بشأن الدمج والتنوّع في التعليم[149]، والبيان الوطني للالتزام بمؤتمر قمة الأمم المتحدة لتحويل التعليم؛ وكلُّ هذه معًا تناصر حق جميع الأطفال في التعليم، بصرف النظر عن وضعهم، أو جنسيتهم أو قدراتهم. وفيما يتعدّى مسائل الوصول إلى / الحصول على التعليم، وتعويض الفاقد التعليمي، وجودة التعليم، وإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية، وتعميم قيد الأطفال في مدارس رياض الأطفال (KG2) ، و إصلاح التعليم و التدريب التقني و المهني (TVET)، فقد اتُّخذت تدابير لتحسين مستوى توفير البيانات و الجودة من خلال نظام معلومات إدارة التعليم.[150]

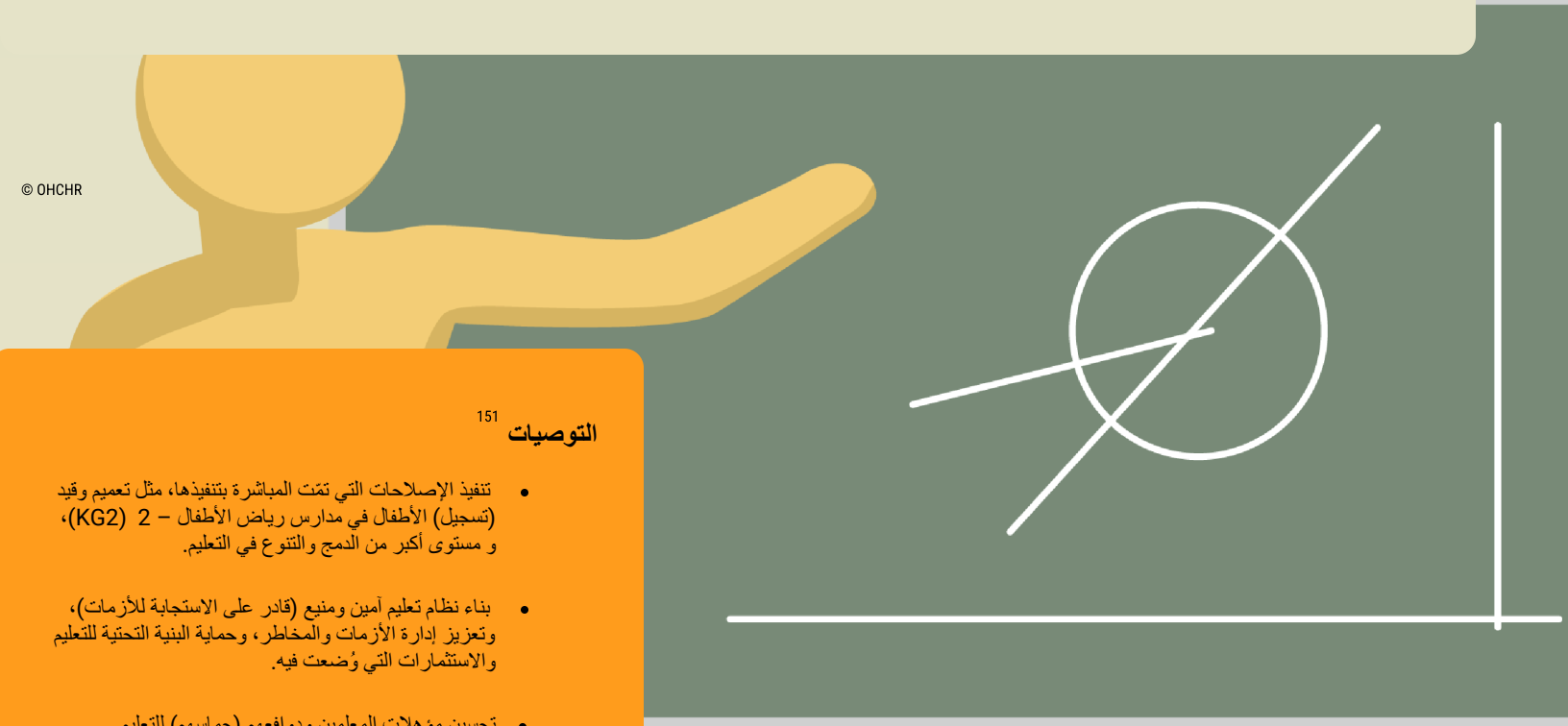

© OHCHR

### التوصيات[151]

- تنفيذ الإصلاحات التي تمّت المباشرة بتنفيذها، مثل تعميم وقيد (تسجيل) الأطفال في مدارس رياض الأطفال – 2 (KG2)، و مستوى أكبر من الدمج والتنوع في التعليم.
- بناء نظام تعليم آمين ومنيع (قادر على الاستجابة للأزمات)، وتعزيز إدارة الأزمات والمخاطر، وحماية البنية التحتية للتعليم والاستثمارات التي وُضعت فيه.
- تحسين مؤهلات المعلمين ودوافعهم (حماسهم) للتعليم.
- مساعدة الأطفال والشباب من جميع الجنسيات في البقاء على مقاعد الدراسة لاسترجاع ما فقدوه من التعليم وتسريع ذلك.
- تحسين المناهج بهدف تعزيز مفهوم النوع الاجتماعي و المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والمشاركة المدنية وثقافة التنوّع.

## ي. الحق في العمل، و في العمل في ظروف عادلة و مواتية

ارتفعت نسبة البطالة من 13% في العام 2015 إلى 21,9% في الربع الأول من العام 2023 (الرجال 19,6% والنساء 30,7%)، كما بلغت نسبة البطالة 46,1% في أوساط الفئة العُمرية 15 – 24 عامًا (الرجال 42,1% والنساء 64,1%)، بينما تبلغ نسبة مشاركة القوى العاملة من الرجال 53,3% ومن النساء 13,7%، بمعدل مشاركة كلي 33,3% [152]، وقد بلغت نسبة الإناث اللواتي يشغلن منصب مدير في (الإدارة العليا 3,1% (في العام 2019.[153]

لقد سُمِح **للاجئين السوريين** بالعمل في عدة قطاعات منذ توقيع اتفاق / ميثاق الأردن Jordan Compact (مع المجتمع الدولي) في العام 2016.[154] نسبة كما صدر للنساء منها 8,5%، ومعظم هذه التصاريح صدرت للعاملين والعاملات في قطاعات الزراعة، والإنشاءات، والتصنيع. ومنذ العام 2021، يجوز إصدار تصاريح عمل مرنة للاجئين، مما يُفسح المجال أمامهم للتَّنقل بين فرص العمل المتاحة في القطاعات المفتوحة بدلًا عن جعل تلك التصاريح مرتبطة بصاحب عمل واحد

### التوصيات [155]

- تطوير المهارات والمعارف الموجّهة نحو المهن و الوظائف في المستبل .
- النظر في تطوير نظام بيانات شمولي لسوق العمل يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لصنُّاع القرار، بما في ذلك بشأن المكاسب الاقتصادية من خلال عمل اللاجئين ومهاراتهم.
- العمل على تعزيز السياسات والأُطر اللازمة للانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي لضمان إمكانية الحصول على الحقوق.
- خفض الرسوم المرتبطة بإصدار تصاريح العمل المرنة، وتحديد اشتراكات في الضمان الاجتماعي ميسورة الطّابع (يستطيع المشتركون سدادها).
- تحسين ظروف العمل، ولا سيّما في القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي والعمل المنزلي، وتكثيف عمليات التفتيش على العمل / أماكن العمل، وذلك يشمل، من بين أمور أُخرى، زيادة عدد المفتّشين، وضمان تطبيق المساءلة عندما تحدث مخالفة القانون.

© OHCHR

## ك. اقتصاد حقوق الإنسان [156]

تهدف إصلاحات التحديث الاقتصادي والتحديث السياسي وتحديث القطاع العام[157] إلى تحسين جودة الحياة، والحصول على الخدمات العامة، والمشاركة السياسية من جانب الشباب والنساء، وتعزيز قدرات القطاع العام. غير أن الإيرادات الحكومية لا تكفي لدعم الأولويات التنموية.[158] وقد قرّرت اللجنة المالية عقد جميع الاجتماعات الخاصة بموازنة العام 2023 خلف أبواب مغلقة. [159] ويواجه الأردن تحدّيات التّراكم المُزمن للدَّين العام، [160] والذي من المحتمل أن تكون له آثارٌ شديدة، ولا سيّما بعد العام 2025 عندما يُباشر البلد بسداد القروض المُيسَّرة [161]

### التوصيات [162]

- إعادة فحص نظام الضريبة الحالي، والإيرادات المتأتية من ضريبة المبيعات، وزيادة الكفاءة في مجال جباية الضرائب.[163]
- استعراض (مراجعة) أي إصلاحات جرى التخطيط لتنفيذها، و تطبيق قانون المالية العامة، أو السياسات المالية أو الممارسات المالية المتعلّقة بتأثيرها على حقوق الإنسان، وعلى الأشخاص الذين يُحتمَل أن يُتركوا خلف الرَّكب، وذلك لتخفيف التأثيرات السَّلبية جرَّاء تطبيقها، و لضمان تحقيق الشفافية والمشاركة الهادفة المُجدية.[164]
- ربط جباية الإيرادات على السلع العامة برفع مستوى تقديم الخدمات.[165]
- تقديم تشكيل مصنَّف للإيرادات مرتبط بالنفقات لأجل إعمال حقوق الإنسان، على سبيل المثال للمسائل التعليمية، أو الصحية أو البيئية أو المتعلقة بالنقل.[166]

© OHCHR

## ل. الحق في بيئة نظيفة و صحية

تسترشد الإجراءات المُناخية بالسياسة الوطنية لتغيُّر المُناخ (2022 – 2025)، وبالمساهمات المُحدّدة وطنيًّا للعام 2021، وبالخطة الوطنية للتّكيّف مع تغيُّر المناخ للعام 2022، وبالخطة الوطنية للنمو الأخضر (2021 – 2025). وترتفع الآن درجة حرارة سطح الكرة الأرضية بمنطقة المتوسط، بمقدار 1,5 درجة مئوية عن مستوى حقبة ما قبل العصر الصناعي، ويُتوقَّع لها أن تستمر في الارتفاع، مع ما يُناظرها من الزيادة في حوادث الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، والعدد المتنامي من الآثار المُلاحَظة، ومنها موجات الحرارة الأطول مدًى والأكثر شدَّة، وحالات الجفاف، والفيضانات، وحموضة المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر.[167] ويعتبر الإجهاد المائي من المخاطر الرئيسة التي تُهدّد النمو الطويل الأمد في الأردن.[168] ويُتوقّع أن يقلّ جريان المياه السطحية بنسبة 15% من الوديان، وأن تقل نسبة تجدُّد المياه الجوفية بنسبة 15% بحلول العام 2040 ممّا يُعمّق مستويات الإجحاف القائمة، ومنها الإجحاف في الحصول على الماء.[169] ومن المحتمل أن تكون النساء اللواتي يعشن في حالة من الفقر، والأُسر المعيشية التي ربَّاتها إناث مسؤولةً عن إيجاد السُّبُل الكفيلة في التعامل مع الوضع عندما تكون المياه شحيحة.[170]

### التوصيات

- ترجمة المساهمات المُحدّدة وطنيًّا إلى خطط عمل محدّدة قطاعيًّا، من خلال نهج يراعي منظور النوع الاجتماعي، وعلى معرفةٍ وعلمٍ بالمخاطر.
- إيجاد وتوفير الأدلة على المخاطر المتعلّقة بالمُناخ، وتأثيراتها، وحالات الإجحاف القائمة.
- رفع مستوى الوعي بتأثيرات تغيّر المناخ، وبالتدهور البيئي، وبخيارات أُسلوب الحياة وأنماط الاستهلاك المستدامة، وتعزيز قدرات الأطفال والشباب ودعم مشاركتهم في عمليات صُنع القرار بشأن المُناخ.[171]
- إنشاء مساحات خضراء في المناطق الحضرية.

## م. المهاجرون، و اللاجئون و طالبو اللجوء

### المهاجرون

يَحكُم القانون الدولي أوضاع العمال المهاجرين،[172] بمقتضى قانون العمل الأردني رقم 8 للعام 1996[173] وتعديلاته، ونظام عمال المنازل رقم 90 للعام 2009[174]، ونظام العمال الزراعيين رقم 19 للعام 2021، والاتفاقات الثنائية مع البلدان الرئيسة التي تُزوّد العمال المهاجرين. ويُستخدَم العمالُ المهاجرون، بصفة رئيسة، في قطاعات الإنشاءات، والزراعة، والملابس، والعمل المنزلي. وقد حصل ما يقرُب من 300,000 عامل على تصاريح عمل في العام 2022.[175] وثمّة نقصٌ في البيانات عن عدد العمال المهاجرين في أي وضع غير نظامي. وجاءت بعد تلك القطاعات في الترتيب صناعة النسيج / المحبوكات (41%).[176] ولا يشمل قانون العمل عمال / عاملات المنازل، والبستنجيين، والطُّهاة، وهم بالتالي لا يخضعون لعمليات التفتيش على العمل / الأيدي العاملة. ويعمل عدم شمول قانون العمل عاملات المنازل على ترك أغلبية العاملات الأجنبيات محرومات من الحقوق الممنوحة للعاملين والعاملات في القطاعات الأُخرى. ولا يستطيع إلا أصحاب العمل ("الكفلاء") تقديم طلبات الحصول على تصريح عمل للموظفين.[177] ومع أن القانون يُجرّم حجز جواز السفر لدى صاحب العمل، إلّا أنّ هذا الحجز لا يزال يثير إشكالية في الممارسة العملية.[178] وغالبًا ما يواجه العمال المهاجرون ظروف عمل سيئة، ويستمرّون في العمل لساعات طويلة، ويتقاضون أُجورًا منخفضة، ويتعرّضون للاستغلال والتمييز والوصم الاجتماعي، ويفتقرون إلى الحماية القانونية، وإلى الترحيل، والإقصاء عن تلقّي الخدمات الاجتماعية، وعن الانضمام إلى شبكات الدعم، الأمر الذي يترك أثرًا على الصحة العقلية (النفسية) والرَّفاه.[179]

#### التوصيات

- إصلاح نظام كفالة التأشيرات، بما في ذلك نظام الهروب من الكفيل، بهدف ضمان تحقيق قدر أكبر من حركة انتقال العمال المهاجرين في سوق العمل.
- ضمان شمول عمال / عاملات المنازل في قانون العمل.
- تنظيم ممارسات العمل والتوظيف الاحتيالية، والتحقيق فيها.
- ضمان تطبيق ممارسات توظيف عادلة.
- ضمان عدم احتجاز العمال المهاجرين، واستقصاء بدائل للاحتجاز، وأن يكون الاحتجاز خاضعًا لفترة محدودة، مع ضمان إمكانية حصول هؤلاء العمال على العون القانوني في الوقت ذاته.
- رفع مستوى الوعي بحقوق جميع المواطنين، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والتفاعل بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة.

وقد سُنَّت تعديلات أُدخلت على قانون الحماية من **الاتّجار بالبشر**، رقم 9 للعام 2009، فغلّظت العقوبات على المُتّجرين بالبشر، وأجازت للمدَّعين العامين السّعي إلى ردّ الحقوق (جبر الأضرار ...) المترتبة على قضايا الاتّجار، وأضفت الطابع الرسمي على الاستفادة من خدمات المدَّعين العامين والقضاة المتخصّصين، وتأسيس صندوق لمساعدة الضحايا، قائم على التّبرّعات.[180] كذلك أعدّت الحكومة مُسوّدة آلية جديدة للإحالة على المستوى الوطني، وإجراءات عمل موحّدة جديدة لتحديد هُوية الضحايا في العام 2022

### التوصيات

- تحسين مستوى تحديد الحالات، بما في ذلك الاستغلال في العمل.
- التوعية بمخاطر الاتّجار، والحاجة إلى الإبلاغ عن الحالات المشتبه بها.
- تزويد الضحايا بالرعاية المتخصّصة وبإعادة التأهيل، بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية وخدمات التعليم، إلى جانب تزويدهم بالموارد وبالدعم المطلوب لإعادة إدماجهم في المجتمع بنجاح.

## اللاجئون

ما زال الأردن يُرحّب بأعدادٍ كبيرة من اللاجئين القادمين من سورية ومن أماكن أُخرى. ومن بين عدد سكان الأردن، الذي يبلغ (11,3) مليون نسمة (90,3% منهم حضريون)، يُوجد 2,379,681 لاجئًا فلسطينيًّا، معظمهم مواطنون أردنيون. ويضمُّ هذا العدد 421,509 لاجئين فلسطينيين يقيمون في عشرة مخيمات رسمية الطابع،[181] و 179,419 لاجئًا كانوا لاجئين غزّيين (من قطاع غزة) سابقًا.[182] و من سكان الأردن أيضًا 740,023 لاجئًا مسجّلًا، نسبة 81,7% منهم تعيش داخل المجتمع الأردني.[183] ومن هؤلاء اللاجئين 659,457 لاجئًا سوريًّا، منهم 135,667 يعيشون داخل المخيمات. و يوجد في الأردن أيضًا 60,969 لاجئًا عراقيًّا، و 19,812 لاجئًا فلسطينيًّا جاؤوا من سورية [184]، و 156 لاجئًا فلسطينيًّا من العراق، و 12,757 لاجئًا يمنيًّا، و 5,092 لاجئًا سودانيًّا وحوالي 1,748 لاجئًا من بلدان أُخرى.

### التوصيات

- اعتماد قانون اللاجئين الشمولي، بما يكفل الامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية، وتعديل اتفاق / ميثاق الأردن بحيث يُحدّد قواعد قياس نوعية وكمية جديدة تتوسَّع في الالتزامات السابقة، وتُعالج الفجوات فيها.
- الاستمرار في مناقشة بيئة سياسة الحماية لإيجاد الحلول للمسائل التي طال أمدها، ومنها تنظيم الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية، واللاجئين الذين دخلوا إلى الأردن بعد عام 2018
- زيادة الالتزامات الطويلة الأمد بهدف تعزيز اعتماد اللاجئين الذاتي على أنفسهم، وبخاصة العمل على توليد (استحداث) سُبُل العيش، والمشاركة في سوق العمل مع ضمان الحصول المستمر على الخدمات الجيدة النوعية في الوقت ذاته.[185]
- ضمان أخذ وجهات نظر واحتياجات اللاجئين والمجتمعات المُضيفة لهم بعين الاعتبار في خطط الاستجابة الوطنية والمحلية، وتضمينها في عمليات توفير الخدمات لتعزيز مستوىً من التماسك الاجتماعي أفضل.

# قائمة الاختصارات

| | |
|---|---|
| **ICCPR** | International Covenant on Civil and Political Rights<br>العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية |
| **ICESCR** | International Covenant on Economic Social and Cultural Rights<br>العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية |
| **CRC** | Convention on the Rights of the Child<br>اتفاقية حقوق الطفل |
| **CRPD** | Convention on the Rights of Persons with Disabilities<br>اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة |
| **ICPRMW** | International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers<br>الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين |
| **HCD** | Higher Council for the Rights of Persons with Disabilities<br>المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة |
| **IMCW** | Inter-Ministerial Committee for Women Empowerment<br>اللجنة الوزارية لتمكين المرأة |
| **JNCW** | Jordanian National Commission for Women<br>اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة |
| **MoE** | Ministry of Education<br>وزارة التربية والتعليم |
| **MoFA** | Ministry of Foreign Affairs<br>وزارة الشؤون الخارجية |
| **MoH** | Ministry of Health<br>وزارة الصحة |
| **MoI** | Ministry of Interior<br>وزارة الداخلية |
| **MoJ** | Ministry of Justice<br>وزارة العدل |
| **MoL** | Ministry of Labor<br>وزارة العمل |
| **MoPIC** | Ministry of Planning and International Cooperation<br>وزارة التخطيط والتعاون الدولي |
| **MoSD** | Ministry of Social Development<br>وزارة التنمية الاجتماعية |
| **VLR** | Voluntary Local Review<br>الاستعراض المحلي الطوعي |
| **VNR** | Voluntary National Review<br>الاستعراض الوطني الطوعي |

## الحواشي الواردة في نهاية الوثيقة

[1] See cover page for submitting agencies details.

1- ارجعوا إلى صفحة الغلاف للاطلاع على المعلومات التفصيلية عن الوكالات المُقدِّمة للتقرير.

[2] With the exception of the Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families (CMW) and the Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance (CED)

2- باستثناء اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم، واتفاقية حماية حقوق جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

[3] With the exception of ILO Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87); Occupational Safety and Health Convention, 1981 (No. 155); and Promotional Framework Occupational Safety and Health Convention, 2006 (No. 187).

3- باستثناء اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي، رقم 87 للعام 1948، واتفاقية السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل، رقم 155 للعام 1981، واتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين رقم 187 للعام 2006.

[4] which states: "The State shall guarantee that women are empowered and supported to play an active role in building the society, ensure equal opportunities on the basis of justice and fairness and protect women from all forms of violence and discrimination"

4- ينص التعديل على: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز."

[5] See p. 41 of SCA-Adopted-Report-October-2022-EN.pdf (ohchr.org) and p.36 SCA-Report-First-Session-2023-EN.pdf (ohchr.org)

5- ارجعوا إلى الصفحة 41 من التقرير في هذا الرابط: SCA-Adopted-Report-October-2022-EN.pdf (ohchr.org)، وإلى الصفحة 36 من التقرير في هذا الرابط: SCA-Report-First-Session-2023-EN.pdf (ohchr.org).

[6] See Government response to communication from Special Rapporteurs on human rights defenders and freedom of association & assembly

6- ارجعوا إلى استجابة الحكومة في هذا الرابط: Government response للمراسلات الواردة من المقرّرين الخاصين بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وعن الحرية النقابية وحرية التّجمُّع.

[7] See communication from Special Rapporteurs on human rights defenders and freedom of association & assembly

7- ارجعوا إلى المراسلات الواردة من المقرّرين الخاصين في الرابط: communication from Special Rapporteurs بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، والحرية النقابية وحرية التجمّع.

[8] See Jordan: UN expert lauds efforts on disability rights and encourages international support | OHCHR and for the recommendations addressed to Jordan by the Special Rapporteur on the Rights of Persons with Disabilities after his country visit to Jordan in September 2022: A/HRC/52/32/Add.2 (undocs.org)

8- ارجعوا إلى الرابط: Jordan: UN expert lauds efforts on disability rights and encourages international support | OHCHR، وإلى الرابط: A/HRC/52/32/Add.2 (undocs.org) للاطلاع على التوصيات الموجّهة إلى الأردن من المقرر الخاص بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد الزيارة القُطرية التي قام بها إلى الأردن في أيلول / سبتمبر 2022.

[9] See all documents for the review by the CRC and its outcome.

9- ارجعوا إلى الرابط جميع الوثائق all documents للاطلاع على الاستعراض الذي أجرته لجنة اتفاقية حقوق الطفل، وإلى نتائجه.

[10] See for Jordan State report to CAT.

10- ارجعوا إلى تقرير الدولة في الرابط: report – الأردن بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب.

[11] Jordan is among 78 States with a report overdue for more than ten years. See Urging greater cooperation, High Commissioner Türk opens Human Rights Council session | OHCHR

11- الأردن هو إحدى الدول الثماني والسبعين (78) المتأخرة عن تقديم التقرير لمدة تزيد عن عشر سنوات. ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني الوارد في الحاشية رقم 11 أعلاه.

[12] See second VNR and Amman Voluntary Local Review

12- ارجعوا إلى الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في الرابط: second VNR، وإلى الاستعراض المحلي الطوعي في الرابط: Voluntary Local Review لمدينة عمان.

[13] See sessions of the Arab League Human Rights Committee (lasportal.org): Jordan's report 2022, and recommendations addressed to Jordan in 2023

13- ارجعوا إلى جلسات جامعة الدول العربية في الرابط sessions of the Arab League Human Rights Committee (lasportal.org): تقرير الأردن في الرابط: report 2022، والتوصيات في الرابط: recommendations، الموجهة إلى الأردن في العام 2023.

[14] See United Nations Human Rights Mechanisms Jordan's Engagement | United Nations in Jordan; Jordan's Engagement with the Supervisory Mechanisms of the ILO | United Nations in Jordan; Jordan's Engagement with UNESCO Mechanisms | United Nations in Jordan

14- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية رقم 14 أعلاه.

[15] See Jordan's Churches Approve Law on Equal Inheritance for C... | Christianity Today

15- ارجعوا إلى موافقة الكنائس الأردنية – الرابط الإلكتروني في الحاشية رقم 15 أعلاه.

[16] Gender Justice & the Law 2018, UNFPA, UN Women and UNDP; Jordan summary E and A; Gender Justice & the Law 2022-Arabic

16- ارجعوا إلى الرابط: Gender Justice & the Law 2018، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخّص عن الأردن، الروابط: E و A ؛ Gender Justice & the Law 2022-Arabic.

[17] See Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Jordan | Publications | UN Women – Jordan

17- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية رقم 17 أعلاه: فهم الخصائص الذكورية ...

[18] See Gender Justice & the Law 2018, ESCWA, UNFPA, UN Women and UNDP; Jordan summary E and A; Gender Justice & the Law 2022-Arabic

18- ارجعوا إلى الرابط Gender Justice & the Law 2018، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخّص عن الأردن: E و A ؛ Gender Justice & the Law 2022-Arabic.

[19] See Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Jordan | Publications | UN Women – Jordan

19- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية رقم 19: فهم الخصائص الذكورية ...

[20] See Jordan Gender Landscape, World Bank Document and Middle East and North Africa: End Curbs on Women's Mobility | Human Rights Watch (hrw.org)

20- ارجعوا إلى مشهد النوع الاجتماعي في الأردن، الرابطان الإلكترونيان في الحاشية رقم 20 أعلاه.

[21] See Women, Business and the Law 2023, Jordan.pdf (worldbank.org). One of the lowest scores is on the indicator measuring laws affecting women's decisions to work.

21- ارجعوا إلى تقرير البنك الدولي بعنوان: المرأة، وأنشطة الأعمال والقانون (WBL2023)، Jordan.pdf (worldbank.org). إحدى أدنى الدرجات على المؤشر الذي يقيس القوانين التي تؤثّر على قرارات المرأة في العمل.

[22] Article 53 and 29 in the Labour Law No 10 (2023) respectively.

22- المادة 53 والمادة 29 في قانون العمل، رقم 10 (للعام 2023)، على التوالي.

[23] See Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Jordan | Publications | UN Women – Jordan

23- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية رقم 23 أعلاه: فهم الخصائص الذكورية ...

[24] Least biases can be found in the educational dimension ((24.46%), but equally above 80% around the political (84.03%,), economic (87.41%) and physical integrity dimensions (81.35%), see UNDP 2023 Gender Social Norms Index

24- يمكن العثور على أقل جوانب الانحياز إلى نوع اجتماعي في البعد التعليمي ((24,46%)، بل ويتمحور الانحياز كذلك بنسبة تفوق 80% حول البعد السياسي (84,03%)، والبعد الاقتصادي (87,41%)، وبعد السلامة الجسدية (81,35%)).

[25] See Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Jordan | Publications | UN Women – Jordan

25- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية رقم 25 أعلاه: فهم الخصائص الذكورية ...

[26] 2023 World Economic Forum Global Gender Gap Report

26- التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، المنتدى الاقتصادي العالمي 2023.

[27] Marrakesh Treaty to Facilitate Access to Published Works for Persons Who Are Blind, Visually Impaired or Otherwise Print Disabled

27- معاهدة مراكش لتيسير إمكانية الوصول إلى الأعمال المنشورة عن الأشخاص الأكفاء، أو الذين لديهم عاهة بصرية، أو بخلاف ذلك، الأشخاص الذين لديهم إعاقة في قراءة المطبوعات.

[28] Including on article 6 to "protect the rights of PWD and promote their participation and inclusion in various walks of life" and in article 75, 1 e. to reflect "full legal capacity of PWD".

28- بما في ذلك المادة 6 "لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والترويج لمشاركتهم، وإدماجهم في مختلف مناحي الحياة"، وفي المادة 75؛ بمعنى لتبيان "الأهلية القانونية الكاملة للشخص ذي الإعاقة".

[29] See Report of the Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities on his country visit to Jordan, A/HRC/52/32/Add.2

29- ارجعوا إلى تقرير المُقرّر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن زيارته القُطرية للأردن في الرابط: A/HRC/52/32/Add.2.

[30] See paras 100 -115, A/HRC/52/32/Add.2

30- ارجعوا إلى الفقرات 100 – 115 في A/HRC/52/32/Add.2

[31] Facilitate women participation in the workforce through amending Personal Status Law articles 62, 72 (mobility); 61 (her right to work without husband's consent), 78 (marriage), 288, 289, 292 c, 320 (inheritance); 70 (maternity leave); and Social Security Law article 62 (pension), see Women, Business and the Law 2023 (WBL2023), Jordan.pdf (worldbank.org)

31- تيسير مشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال تعديل مواد قانون الأحوال الشخصية، أرقام 62، 72 (الانتقال)؛ المادة 61 (حق الزوجة في العمل من دون موافقة الزوج)، 78 (الزواج)، 288، 289، 292 ج، 320 (الميراث)؛ 70 (إجازة الأمومة)؛ والمادة 62 من قانون الضمان الاجتماعي (التقاعد). ارجعوا إلى تقرير البنك الدولي بعنوان: المرأة، وأنشطة الأعمال والقانون – 2023 (WBL2023)، في الرابط: Jordan.pdf (worldbank.org).

[32] Recommendation from Jordan VNR 2022.

32- توصية من التقرير الوطني الطوعي الأردني للعام 2022.

[33] Inter-Ministerial Committee for the Empowerment of Women

33- اللجنة الوزارة لتمكين المرأة.

[34] Jordan National Commission for Women

34-اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.

[35] See Gender Justice & the Law 2022-Arabic; Gender Justice & the Law 2018, ESCWA, UNFPA, UN Women and UNDP; Jordan summary E and A: Marital rape is not criminalized. Article 292 of the Penal Code criminalizes rape. Any person who has sexual intercourse with a female, other than his wife, without her consent, whether by coercion or threat or deception, shall be sentenced to at least 15 years' imprisonment. Abortion is prohibited by articles 321-325, including for women who have been raped. Sexual harassment can be punished as the offence of unwanted sexual contact under articles 305 and 306. Penalties are increased if the perpetrator is an employer or supervisor. Article 340 allows for reduced penalties if a spouse is murdered when caught in the act of adultery.

35-ارجعوا إلى الرابط: Gender Justice & the Law 2022-Arabic; Gender Justice & the Law 2018، الإسكوا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ملخّص عن الأردن E و A: الاغتصاب الزوجي غير مُجرَّم. المادة 292 من قانون العقوبات تُجرم الاغتصاب. مَن واقَعَ أنثى (غير زوجته) بغير رضاها سواءً بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة أو بالخداع، عُوقِبَ بالسجن مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة. وتحظر المواد 321 – 325 الإجهاض، بما في ذلك الإجهاض من قبل امرأة تعرَّضت للاغتصاب. ويُعاقب فاعل التَّحرُّش الجنسي (توجيه كلام منافٍ للحياء لأنثى) كجريمة المداعبة بصورة منافية للحياء دون الرضا بمقتضى المادة 305 والمادة 306. وتُضاعَف العقوبات إذا كان الجاني صاحب عمل أو مُشرف. وتُجيز المادة 340 تخفيف العقوبات إذا قتل أحد الزوجين الآخر عندما يجده متلبسًا بفعل جريمة الزنا.

[36] See Jordan Population and Family Health Survey (JPFHS) 2017-2018 at DHS (2018): Jordan Demographic and Health Survey

36-ارجعوا إلى مسح السكان والصحة الأُسرية، 2017 – 2018، الرابط: DHS (2018): Jordan Demographic and Health Survey.

[37] Gender Justice & the Law 2018, ESCWA, UNFPA, UN Women and UNDP; Jordan summary E and A

37-النوع الاجتماعي والعدالة والقانون، الرابط Gender Justice & the Law 2018، الإسكوا، صندوق الأمم المتحدة للسكان، هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ملخّص عن الأردن، الرابطان: E and A.

[38] See Jordan GBV IMS Task Force report 2021

38-ارجعوا إلى فريق العمل المعني بنظام إدارة معلومات العنف المبني على النوع الاجتماعي – تقرير 2021، الرابط report 2021.

[39] See Global Burden of Disease: available at: vizhub.healthdata.org/gbd-compare/

39- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 39 أعلاه....

[40] See Child-Protection-Gender-Dimensions-of-VACAG-2021.pdf (unicef.org)

40- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 40 أعلاه....

[41] See Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Jordan | Publications | UN Women – Jordan

41- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 41 أعلاه. ...

[42] See Jordan – United States Department of State

42- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 42 أعلاه...

[43] See Detention of activists in Jordan | OHCHR; Jordan; United States Department of State; Jordan: Government Crushes Civic Space | Human Rights Watch (hrw.org); Jordan: Authorities Expand Arrests of Hirak Activists to Silence Criticism of King Abdullah – DAWN (dawnmena.org); Himam refuses illegal arrests... (jordannews.jo)

43- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 43 أعلاه. ...

[44] See OHCHR tweet voicing concern over the worsening health of detained activist Hamad Al-Kharsha, Arabic: or English

44-ارجعوا إلى تغريدة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي يعبّر فيها عن القلق بشأن صحة الناشط المحتجز حمد الخراشة الآخذة في التفاقم، باللغة العربية، الرابط: Arabic، أو باللغة الإنجليزية، الرابط: English.

[45] Some tribes continue to employ the custom of *jalwa*, where the relatives of a person accused of homicide are displaced to a different geographic area pending resolution between the involved families to prevent further bloodshed and revenge killings.

45- تستمر بعض القبائل في استخدام عادة الجلوة، حيث يجلو أقارب الشخص المتهم بارتكاب جريمة القتل إلى منطقة جغرافية مختلفة عن المنطقة التي ارتكبت فيها الجريمة بانتظار إيجاد حل بين العائلات المعنية، لمنع المزيد من إراقة الدماء في حالات القتل بدواعي الانتقام.

[46] See also Tribal Justice Persists Alongside Jordan's Law Courts – New Lines Magazine

46- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 46 أعلاه. ...

[47] See Jordan – United States Department of State

47- ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 47 أعلاه ...

[48] See also The Death Penalty in Law and Practice, Jordan, ECPM, June 2023; and في تنفيذ عقوبة الإعدام إصحيفة الرأي (alrai.com) and Death penalty. Between demands for the implementation of sentences and calls to stop them permanently (addustour.com)

48- ارجعوا أيضًا إلى الرابط: The Death Penalty in Law and Practice, Jordan, ECPM، حزيران / يونيو 2023، وتنفيذ عقوبة الإعدام – صحيفة الرأي، الرابط: في تنفيذ عقوبة الإعدام إصحيفة الرأي (alrai.com)، وإلى الرابط: Death penalty. Between demands for the implementation of sentences and calls to stop them permanently (addustour.com).

[49]See World Justice Project Rule of Law Index | Global Insights (worldjusticeproject.org) and Jordan ranked 61st out of 140 globally in the Rule of Law Index – Al-Ghad Newspaper (alghad.com). It is ranked 112 regarding its "open governance", 102 on "fundamental rights", 100 on "constraints in Government powers", 57 regarding "order and security", 55 for "regulatory enforcement", 47 in terms of "absence in corruption", 46 for "civil justice" and 45 for "criminal justice".

49- ارجعوا إلى الرابطين الإلكترونيين في الحاشية 49 أعلاه ... فقد احتل الأردن المرتبة 112 بشأن "الحوكمة المفتوحة"، والمرتبة 102 بشأن "الحقوق الأساسية"، والمرتبة 100 بشأن "القيود على السلطات الحكومية"، والمرتبة 57 بشأن "النظام والأمن"، والمرتبة 55 بشأن "الإنفاذ التنظيمي، والمرتبة 47 بشأن "عدم وجود الفساد"، والمرتبة 46 بشأن "العدالة المدنية"، والمرتبة 45 بشأن "العدالة الجنائية".

[50] See EU Access to Justice and Legal Empowerment project in Jordan.

50 – ارجعوا إلى مشروع الاتحاد الأوروبي بعنوان "الوصول إلى العدالة والتمكين القانوني".

[51] See Over 19,000 people detained in Jordan currently — Interior Min... (jordannews.jo); Rethinking Jordan's overcrowded jails – Asia Times

51 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 51 أعلاه.

[52] See Jordanian courts issued 300 alternatives to prison sentences in May | Jordan Times. Alternatives to detention can include community service, enrolment in behavioural rehabilitation programmes, forms of electronic surveillance, or denied access to certain locations both for a period ranging from one month to a year. Other measures to reduce overcrowding in orisons could include reducing administrative detentions.

52 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 52 أعلاه ... . يُمكن أن تتضمن بدائلُ الاحتجاز الخدمةَ الاجتماعية، الالتحاق ببرامج التأهيل السلوكي، أشكال الرصد الإلكتروني، أو الحرمان من الوصول إلى أماكن معيّنة لفترة تتراوح بين شهر وسنة. ويُمكن أن تتضمَّن التدابير الأُخرى، للحدّ من الازدحام في السجون، تقليص حالات الاحتجاز الإداري.

[53] A type of informal detention without trial to deal with cases ranging from sex outside of marriage to absence from home to being the victim of sexual violence, all of which could put women at risk of so-called “honor crimes”.

53 – هو نوعٌ من الاحتجاز غير الرسمي من دون محاكمة للتعامل مع الحالات التي تتراوح بين ممارسة الجنس خارج إطار الزوجية، وبين التَّغيُّب عن البيت بسبب الوقوع ضحية للعنف الجنسي، وكل ذلك معًا يُمكن أن يُعرّض المرأة لخطر ما يسمّى اصطلاحًا بتعبير "جرائم الشرف".

[54] Gender Justice & the Law 2018, ESCWA, UNFPA, UN Women and UNDP; Jordan summary E and A; Gender Justice & the Law 2022-Arabic

54 – ارجعوا إلى الرابط: Gender Justice & the Law 2018، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخّص عن الأردن، وإلى الروابط: E و A ؛ Gender Justice & the Law 2022-Arabic.

[55] Most recent estimates regarding people with unpaid debt in Jordan include 157,367 individuals who are wanted in civil debt cases and 30,669 individuals who have issued checks bounced due to insufficient funds. See also Debt and Imprisonment in Jordan – Arab Renaissance for Democracy and Development (ardd-jo.org); Jordan: Widespread Imprisonment for Debt | Human Rights Watch (hrw.org); Position paper recommends alternatives for debt imprisonment | Jordan Times

55 – تشمل أحدث التقديرات بشأن الأشخاص الذين لم يُسددوا ديونهم في الأردن 157,367 شخصًا، وقد رفعت ضدهم قضايا حقوق مدنية لسداد الديون، و 30,669 شخصًا عليهم شيكات مرتجعة بسبب عدم كفاية الأرصدة. ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 55 أعلاه.

[56] Compared to 1.170 million in 2020. See Jordanians are drowning in debt. 155,<> wanted to eliminate financial cases | Economy | Al , Jazeera Net (aljazeera.net)

56 – بالمقارنة مع (1,170) مليون في العام 2020. ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 56 أعلاه.

[57] See UNHCR_Quarterly AssessmentQ4_2022.pdf

57 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 57 أعلاه.

[58] Recommendation from Jordan VNR 2022

58 – توصية من الأردن – الاستعراض الوطني الطوعي 2022.

[59] The monthly costs of administrative detention cases per prisoner is up to 800 JD, see Financial and Economic Cost of
Human Rights Violations in Jordan, Adaleh Center for Human Rights Studies 2022

59 – تصل التكاليف الشهرية لقضايا الحجز الإداري لكل سجين إلى 800 دينار أردني. ارجعوا إلى التكلفة المالية والاقتصادية لمخالفات حقوق الإنسان في الأردن، مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، 2022.

[60] See 2023 World Economic Forum Global Gender Gap Report, page 23

60 – ارجعوا إلى التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الذي صدر أثناء المنتدى الاقتصادي العالمي، صفحة 23.

[61] See Child rights bill aims to protect, not destroy, the Jordanian … (jordannews.jo); Children’s rights draft bill aims to protect youngsters — expe… (jordannews.jo); When will "children's rights" emerge from "demonization" and accusations?… (alghad.com)

61 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 61 أعلاه.

[62] See Jordanian women back to square one under new Child Rights Law… (jordannews.jo)

62 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 62 أعلاه.

[63] Jordan’s VNR 2022 reported on “supporting education through Internet access”, “ending child labour”, “addressing gender-based violence”, action against “child marriage” and “birth registration”, see Special Representative on violence against children report assessing VNRs2022-Seeing_SDGS_and_VNRs_through_a_child_protection_lens_2022.pdf

63 – أبلغ الاستعراض الوطني الطوعي للأردن للعام 2022 عن الموضوعات التالية: "دعم التعليم من خلال الوصول إلى الإنترنت"، "القضاء على عمالة الأطفال"، و"التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي"، واتّخاذ الإجراءات بشأن "زواج الأطفال"، و "تسجيل المواليد". ارجعوا إلى تقرير الممثّل الخاص بشأن العنف ضد الأطفال، في معرِض تقييمه للاستعراض الوطني الطوعي للعام 2022. وارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 63 أعلاه.

[64] See Committee on the Rights of the Child review May 2023 documentation

64 – ارجعوا إلى استعراض لجنة اتفاقية حقوق الطفل، أيار / مايو 2023 documentation.

[65] See UNICEF and the National Council for Family Affairs (NCFA) National Study on Violence Against Children in Jordan | UNICEF Jordan

65 – ارجعوا إلى وثيقة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) والمجلس الوطني لشؤون الأسرة (NCFA) – National Study on Violence Against Children in Jordan | UNICEF Jordan.

[66] Gender Justice & the Law 2018, ESCWA, UNFPA, UN Women and UNDP; Jordan summary E and A

66 –ارجعوا إلى الرابط: Gender Justice & the Law 2018، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخّص عن الأردن، وإلى الروابط: E و A ؛ Gender Justice & the Law 2022-Arabic.

[67] See National Action Plan for Implementing the Recommendations of the "Child Marriage in Jordan" Study to Limit the Marriage of Individuals under the Age of 18 in Jordan (2018-2022) | HPC

67 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 67 أعلاه.

[68] See The number of children in the labour market rises to 100,<>... (alghad.com). In the first three months of 2023 the MoL handled 166 cases, see Ministry of Labour: 166 cases of child labour were seized during the past 3 months (almamlakatv.com)

68 – ارجعوا إلى الرابط: The number of children in the labour market rises to 100,<>... (alghad.com). تعاملت وزارة العمل مع 166 حالة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2023. وارجعوا إلى الرابط: Ministry of Labour: 166 cases of child labour were seized during the past 3 months (almamlakatv.com).

[69] Versus 5,406 individuals in 2020, 2,413 of whom were juveniles. See Paper evaluates socioeconomic causes behind child begging crisis | Jordan Times

69 – بالمقارنة مع 5,406 أشخاص في العام 2020، منهم 2,413 شخصًا من الأحداث. ارجعوا إلى الرابط: Paper evaluates socioeconomic causes behind child begging crisis | Jordan Times.

[70] See also Concluding Observations/ Recommendation addressed to Jordan in May 2023 by the Committee on the Rights of the Child at CRC_C_JOR_CO_6_52895_E (1).pdf

70 – ارجعوا إلى الملاحظات / التوصيات الختامية الموجّهة إلى الأردن في أيار / مايو 2023 من لجنة اتفاقية حقوق الطفل على الرابط: CRC_C_JOR_CO_6_52895_E (1).pdf.

[71] See full report The campaign to end Statelessness in Jordan

71 – ارجعوا إلى التقرير الكامل في الرابط الإلكتروني في الحاشية 71 أعلاه.

[72] See " Identification Cards and their Impact on the Children of Jordanian Women-who are Married to Foreigners-Satisfaction" by Ne'meh Jawdaat Kitaneh and Professor Mohamad Shehada, published in the International Journal of Business and Management Invention; "I Just Want Him to Live Like Other Jordanians": Treatment of Non-Citizen Children of Jordanian Mothers | HRW; Jordan: Submission to the UN Committee on the Rights of the Child | Human Rights Watch (hrw.org)

72 – ارجعوا إلى: "بطاقات إثبات الهوية وأثرها على أبناء الأردنيات – المتزوجات من أجانب – الرضا"، تأليف نعمه جودت كتانه والأستاذ الدكتور محمد شحاده، منشور في المجلة الدولية لاختراعات الأعمال والإدارة، على الرابط: "I Just Want Him to Live Like Other Jordanians": Treatment of Non-Citizen Children of Jordanian Mothers | HRW؛ والرابط: Jordan: Submission to the UN Committee on the Rights of the Child | Human Rights Watch (hrw.org)

[73] Gender Justice & the Law 2018, ESCWA, UNFPA, UN Women and UNDP; Jordan summary E and A

73 – ارجعوا إلى الرابط: Gender Justice & the Law 2018، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخّص عن الأردن، وإلى الروابط: E و A ؛ Gender Justice & the Law 2022-Arabic

[74] See also OHCHR December 2021 report on Freedom of Association in the MENA region at Freedom of Association | ROMENA (ohchr.org)

74 – ارجعوا أيضًا إلى تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان OHCHR، كانون الأول / ديسمبر 2021، بشأن الحرية النقابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرابط: Freedom of Association | ROMENA (ohchr.org).

[75] For example in the participation is referenced in the 5th National Action Plan 2021-2025 under the Open Government Partnership, Policy for Promoting Gender Equality and Women's Empowerment 2020-2022, Green Growth Action Plan 2021-2025, Economic Growth Plan 2020-2022, National Strategy and Action Plan for Sustainable Consumption and Production 2016-2025 and the National Water Strategy 2016-2025.

75 – على سبيل المثال، تمت الإشارة في مجال المشاركة إلى خطة العمل الوطنية الخامسة (2021 – 2025)، تحت عنوان الشراكات الحكومية المفتوحة، وسياسة تعزيز المساواة بين الجنسين (النوع الاجتماعي)، وتمكين المرأة (2020 – 2022)، وخطة العمل الخاصة بالنمو الأخضر (2021 – 2025)، وخطة النمو

الاقتصادي (2020 – 2022)، والاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين (2016 – 2025)، والاستراتيجية الوطنية للمياه (2016 – 2025).

[76] Programmes and platforms for volunteerism are also promoted in Jordan's National Development Plan 'Jordan 2025', the National Youth Strategy 2019–2025 (p 36), the Natural Disaster Risk Reduction Strategy 2019–2022 (p 21), the Jordan Response Plan to the Syrian Crisis 2020–2022 (p 31), and the Ministry of Environment's Strategic Plan 2020–2022 (p 27) promote.

76 – تمّ أيضًا تعزيز البرامج والمنصّات الخاصة بالتَّطوُّع في خطة التنمية الوطنية الأردنية (الأردن 2025)، والاستراتيجية الوطنية للشباب (2019 – 2025) – صفحة 36، والاستراتيجية الوطنية للحدّ من مخاطر الكوارث (2019 – 2022) – صفحة 21، وخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية (2020 – 2022) – صفحة 31، والخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 – 2022) – صفحة 27

[77] See Nahno | Crown Prince Foundation (cpf.jo)

77 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 77 أعلاه.

[78] The Arab Barometer ranked Jordan at the top of 10 Arab countries where citizens consider migration. See Jordan – Arab Barometer

78 – صنَّف الباروميتر العربي الأردن في المرتبة العليا بين البلدان العربية العشرة التي يسعى فيها المواطنون إلى الهجرة. ارجعوا إلى الرابط: Jordan – Arab Barometer.

[79] Freedom House Index: Jordan 2022: Jordan: Freedom in the World 2022 Country Report | Freedom House; Jordan: Freedom in the World 2023 Country Report | Freedom House

79 – مؤشر فريدوم هاوس: الأردن 2022: ارجعوا إلى الرابطين الإلكترونيين في الحاشية 79 أعلاه.

[80] See Index | RSF

80 – ارجعوا إلى الرابط: Index | RSF.

[81] See V-dem_democracyreport2023_lowres.pdf

81 – ارجعوا إلى الرابط: V-dem_democracyreport2023_lowres.pdf.

[82] See Research Study: Challenges Facing Refugees and Migrants in Exercising their Civic Freedoms in Jordan – ICNL

82 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 81 أعلاه.

[83] See Jordan_Death-threats-defamation-and-smear-campaign-against-lawyer-Hala-Ahed.pdf (ccbe.eu), but also IMPACT-OF-SHRINKING-CIVIC-SPACE-ON-FEMINISTS-ORGANISING-IN-JORDAN-1.pdf (kvinnatillkvinna.org)

83 – ارجعوا إلى الرابطين الإلكترونيين في الشريحة 82 أعلاه.

[84] See Bachelet updates Human Rights Council on recent human rights issues in more than 50 countries | OHCHR; Jordanians are protesting again. It's time for economic and administrative reforms. – Atlantic Council; Awash in U.S. Aid, Jordan Escalates Repression (foreignpolicy.com); A New Partnership Paradigm: Renewed Trust and Functional Good Governance — strategic workshop organized by ARDD and JONAF – Arab Renaissance for Democracy and Development (ardd-jo.org)

84 – ارجعوا إلى الروابط الإلكترونية في الحاشية 84 أعلاه.

[85] In February 2023, the Constitutional Court concluded that the Crime Prevention Law does not contradict the Constitution, and that if there is a defect in the practice or application of the law, this does not lead to the law being considered unconstitutional. See Jordan's Crime Prevention Law Passes Constitutional Examination and Completes Journey (ammannet.net)

85 – في شباط / فبراير 2023، خَلُصت المحكمة الدستورية إلى ما يفيد بأن قانون مكافحة الجرائم لا يتناقض مع الدستور، وأنه إذا كان هناك عَوارٌ (عيبٌ) في الممارسة أو في تطبيق القانون، فإن ذلك لا يُفضي إلى أن يُعتبر القانون مخالفًا. ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 85 أعلاه.

[86] It is ranked by the NGO 'Centre for Law and Democracy' as 124th out of 136, see By Country | Rti Rating (rti-rating.org)

86 – صُنّف الأردن من قبل منظمة غير حكومية، هي: "مركز القانون والديمقراطية"، في المرتبة الرابعة والعشرين بعد المئة (124) من 136، ارجعوا إلى الرابط: By Country | Rti Rating (rti-rating.org).

[87] See Controversy over cybercrimes bill before Jordan parliament | Arab News; Call for collaboration – safeguarding freedoms in 2023 Electro… (jordannews.jo)

87 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 87 أعلاه.

[88] See Six journalists prosecuted in Jordan in past month | RSF; Jordan: Escalating Repression of Journalists | Human Rights Watch (hrw.org); Jordan – United States Department of State

88 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 88 أعلاه.

[89] See Jordan: Government Crushes Civic Space | Human Rights Watch (hrw.org); Jordan – United States Department of State

89 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 89 أعلاه.

[90] See Jordan response to SR communication (ohchr.org)

90 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 90 أعلاه.

[91] See SR communication addressed to Jordan AL JOR (1.2023) (ohchr.org)

91 – ارجعوا إلى مراسلة المقرر الخاص الموجهة إلى الأردن، على الرابط: AL JOR (1.2023) (ohchr.org).

[92] See Report: Jordanian Human Rights Defenders and Journalists Hacked with Pegasus Spyware | Front Line Defenders; Watchdogs, experts call on gov't to trace Pegasus hacking inci... (jordannews.jo)

92 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 92 أعلاه.

[93] See Center for the Defense of Freedom of Journalists (CDFJ) in its 2021 annual Jordan Media Freedom Index report "Shackled- Media Freedom Index in Jordan 2021, Executive-summary.pdf (cdfj.org)

93 – مركز حماية وحرية الصحفيين في تقريره السنوي للعام 2021 عن مؤشر حرية الإعلام في الأردن: التصنيف "مُقيَّد – مؤشر حرية الإعلام في الأردن 2021، الرابط: Executive-summary.pdf (cdfj.org).

[94]See 57.4% of female Jordanian journalists have experienced digital violence — survey | Jordan Times

94 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 94 أعلاه.

[95] See Internet shutdowns in 2022: the #KeepItOn Report (accessnow.org)

95 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 95 أعلاه.

[96] Such as TikTok, Clubhouse, or websites like AlHudood, see PEN America Calls on Jordanian Officials to Lift Ban on Satirical News Site Al Hudood – PEN America

96 – مثل تيك توك، كلَبهاوس، أو المواقع الإلكتروني، مثل الحدود AlHudood، ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 96 أعلاه.

[97] See Jordan | RSF

97 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 97 أعلاه.

[98] Article 16 of the Constitution

98 – المادة 16 من الدستور.

[99] In 2021, the Financial Action Task Force placed Jordan on the "grey list" for increased monitoring and in June 2023 made the initial determination that Jordan has substantially completed its action plan ahead of the agreed timeline and warrants an on-site assessment before being removed from the "grey" list. See Financial Action Task Force Identifies Jurisdictions with Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism and Counter-Proliferation Deficiencies | FinCEN.gov; Jurisdictions under Increased Monitoring – 23 June 2023 (fatf-gafi.org). The MENAFATF-Mutual-Evaluation-Report-Jordan-2019.pdf (fatf-gafi.org), pages 79, 80, advised that any measures taken should "minimize negative impact on innocent and legitimate beneficiaries of charitable activity" and TF-RISK-ASSESSMENT-En-final.pdf (icnl.org)

99 – في العام 2021، أدرجت فرقةُ العمل المعنية بالإجراءات المالية الأردنَّ على "القائمة الرمادية"، لأغراض إخضاعه للمزيد من الرصد، وفي حزيران / يونيو 2023، اتّخذت الفرقة قرارها الأولي، بأنّ الأردن أكمل بصورة جوهرية خطة العمل لديه، قبل الموعد المتفق عليه، مما يستلزم إجراء تقييم ميداني قبل نقل الأردن من القائمة "الرمادية". ارجعوا إلى الروابط الإلكترونية في الحاشية 99 أعلاه. وقد أعربت الفرقة وفق الرابط: MENAFATF-Mutual-Evaluation-Report-Jordan-2019.pdf (fatf-gafi.org)، الصفحتان 79 و 80، عن ضرورة أن تعمل أي إجراءات تُتَّخذ على "تقليل الأثر السَّلبي على المنتفعين الأبرياء، بصفة قانونية مشروعة من النشاط الخيري"، إلى الحدّ الأدنى، والرجوع إلى الرابط: TF-RISK-ASSESSMENT-En-final.pdf (icnl.org).

[100] See for detailed analysis HIMAM and Himam records 6 observations on the "planning" project for foreign funding – Al Ghad Newspaper

100 – ارجعوا إلى التحليل التفصيلي من هيئة هِمَم HIMAM، وعلى الرابط: Himam records 6 observations on the "planning" project for foreign funding – Al Ghad Newspaper.

[101] See International Labour Standards country profile: Jordan (ilo.org)

101 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 101 أعلاه.

[102] See Jordan: Statement on the one-year anniversary of the court's decision to reopen the Jordanian Teachers' Syndicate | Front Line Defenders; Jordan: Government Should Comply with Court Decision to Reopen Teachers' Syndicate – DAWN (dawnmena.org)

102 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 102 أعلاه.

[103] See Mapping of Collective Actions in Jordan | Civil Society Knowledge Centre (civilsociety-centre.org).

103 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 103 أعلاه.

[104] Article 16 of the Constitution

104 – المادة 16 من الدستور.

[105] The Election Law aims to expand the women's quota from 15 (one seat per governorate) to 18 seats (one for each electoral district) thus guaranteeing at least 18.5 per cent women's representation. The law also includes new measures to guarantee the full and effective engagement of women in political parties' lists at the national level guaranteeing at least 22% representation of women in the national list. The Political Parties' Law includes provisions indicating that 20% of forming members (out of 1,000 members) should be women, and 20% Youth (aged 18 to 35).

105 – يهدف قانون الانتخاب إلى زيادة الكوتا (الحصة) النسائية من 15 مقعدًا نيابيًّا (مقعدًا واحدًا لكل محافظة) إلى 18 مقعدًا (مقعدًا واحدًا لكل دائرة انتخابية) مما يؤدي إلى ضمان تمثيل للمرأة في البرلمان بنسبة لا تقل عن 18,5%. ويتضمّن القانون أيضًا تدابير جديدة لضمان المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة في قوائم الأحزاب السياسية على المستوى الوطني، بما يكفل تمثيل المرأة بنسبة 22% على الأقل في قوائم الانتخاب الوطنية. ويحتوي قانون الأحزاب السياسية على أحكام تُشير إلى ضرورة أن تمثّل النساء نسبة 20% من مجموع الأعضاء المشكّلين للحزب (مما مجموعه 1,000 عضو)، وأن يُمثَّل الشباب (في الفئة العمرية من 18 – 35 عامًا) بنسبة 20% أيضًا.

[106] See VNR Jordan 2022, pages 19, 22, 45, 65, 99, 103, 104, 106, with some specific references to the role of women, see pages 83, 84, 88.

106 – ارجعوا إلى الاستعراض الوطني الطوعي للأردن للعام 2022، الصفحات: 19، 22، 45، 65، 99، 103، 104، 106، مع بعض المرجعيات المحدد لدور المرأة. ارجعوا إلى الصفحات 83، 84 و 88.

[107] The 2030 Agenda frames the fulfilment of fundamental freedoms as an objective of sustainable development, not simply a pathway to it. The Sustainable Development Goals and their associated targets include some 20 commitments relating to participation, expression and information. See also UN Special Rapporteur on freedom of opinion and expression 2023 report on freedom of expression and sustainable development to the Human Rights Council.

107 – تؤطّر أجندة 2030 استيفاء الحريات الأساسية كأحد أهداف التنمية المستدامة، وهي ليست مجرَّد مسار لتحقيقها. فأهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها تتضمّن 20 التزامًا تتعلّق بالمشاركة، والتعبير والمعلومات. ارجعوا أيضًا إلى تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن حرية الرأي والتعبير للعام 2023، على الرابط: report on freedom of expression and sustainable development، المرفوع إلى مجلس حقوق الإنسان.

[108] In line with the Royal Committee for Political Modernization's recommendations.

108 – بما يتماشى مع توصيات اللجنة الملكية بشأن التحديث السياسي.

[109] In line with the UN Guidelines for States on the effective implementation of the right to participate in public affairs.

109 – بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة على الرابط الإلكتروني في الحاشية 109 أعلاه.

[110] National priorities supported through funding could include the realization of the National Human Rights Action Plan, or the National Strategy for Women.

110 – يمكن أن تضمَّ الأولويات الوطنية المدعومة أثناء التمويل إنجاز خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، أو الاستراتيجية الوطنية للمرأة، على أرض الواقع.

[111] Circumvention technology can include virtual private networks (VPNs), proxy servers, Tor network, and other similar technologies designed to provide unrestricted access to information on the internet.

111 – يُمكن أن تحتوي تكنولوجية المراوغة على الشبكات الخاصة الافتراضية (VPNs)، والخوادم البديلة / بالوكالة، وشبكة تور Tor network، والتكنولوجيات الأُخرى المماثلة لها، والمُصمّمة لتوفير إمكانية وصول غير مقيَّدة إلى المعلومات المتوافرة على شبكة الإنترنت.

[112] Jordan 2025: A national vision and strategy. Amman: Ministry of Planning and International Cooperation; 2015

112 – الأردن في العام 2025: رؤية وطنية واستراتيجية وطنية. عمان: وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ العام 2015.

[113] Ministry of Health Strategic Plan 2023-2025.

113 – الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة، 2023 -2025.

[114] Jordan was the first country in the Eastern Mediterranean Region to develop a Jordan National Rehabilitation Strategic Plan 2020-2024 [EN/AR] - Jordan | ReliefWeb

114 – الأردن هو أول بلد في منطقة شرق المتوسط يُطوّر وطنية أردنية لإعادة التأهيل (2023 – 2025) باللغتين الإنجليزية والعربية – الرابط: Jordan National Rehabilitation Strategic Plan 2020-2024 [EN/AR] - Jordan | ReliefWeb.

115 The new Child Rights Law provides for primary health care for all categories of children on Jordanian soil in accordance with a timetable. Also, under the Jordanian national vaccination programme, vaccination services are provided free of charge to all children regardless of their status or nationality.

115 – ينص قانون حقوق الطفل الجديد على توفير الرعاية الصحية الأولية لجميع الأطفال المقيمين على التراب الأردني وفق جدول زمني محدّد. كذلك، تُقدَّم خدمات التطعيم (التلقيح أو التحصين ضد الأمراض) مجّانًا إلى جميع الأطفال، بصرف النظر عن وضعهم أو جنسيتهم، بمقتضى برنامج التحصين الوطني الأردني.

116 See Country Profile (ncdportal.org); Data for Jordan, Upper middle income | Data (worldbank.org)

116 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 116 أعلاه.

117 See WHO EMRO | Jordan | Countries World Health Organization (WHO)

117 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 117 أعلاه.

118 See Smoking in Jordan an 'epidemic', says Health Ministry official | Jordan Times; Socioeconomics or choice? Experts examine link between smoking, obesity and income | Jordan Times; WHO EMRO | Making the economic case for tobacco control action in Jordan | News | Jordan site

118 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 118 أعلاه.

119 Such as delayed appointments, coverage of expensive surgeries and medical interventions or lack of nearby MoH facilities.

119 – على سبيل المثال، التّعيينات المتأخرة، تغطية تكاليف العمليات الجراحية الباهظة الثمن، والتدخلات الطبية أو عدم وجود مرافق تابعة لوزارة الصحة قريبة على من يحتاج إليها.

120 Compared to 58% of Syrian men ./. 15% of Syrian women. For both see Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) - Jordan | Publications | UN Women – Jordan

120 – بالمقارنة مع نسبة 58% من الرجال السوريين / نسبة 15% من النساء السوريات. وللاطلاع عليهما، ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 120 أعلاه.

121 which is considerably higher than in previous years.

121 – وهي أعلى، بشكل جدير بالاعتبار، من السنوات السابقة.

122 See National_mhsu_action_plan_2022-2026_(english)_(2)-0.pdf (moh.gov.jo)

122 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 122 أعلاه.

123 mhGAP: mental Health Global Action Plan, WHO

123 – الفجوة القائمة في الصحة العقلية mhGAP: خطة العمل العالمية للصحة العقلية، منظمة الصحة العالمية.

124 The MoSD and HCD also established a new directorate for disability and mental health, and created the first version of the national referral pathways for children with disabilities services among MoE, MoH, MoSD and national aid fund (ongoing) jointly with HCD.

124 – كذلك أسّست وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة HCD مديريةً جديدةً للإعاقة والصحة العقلية، وقاما معًا بإنشاء أول نسخة من مسارات الإحالة الوطنية لخدمات الأطفال ذوي الإعاقة فيما بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية، وصندوق المعونة الوطنية (العمل جارٍ على هذا المسار)، بمشاركة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

125 According to the National Center for Forensic Medicine at the Ministry of Health, see Jordan records 119 murders, 137 suicides in 2022 — expert… (jordannews.jo) and approximately 7% of men and 5% of women report ever having thoughts of suicides, see Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) - Jordan | Publications | UN Women – Jordan..

125 – وفق المركز الوطني للطب الشرعي، ارجعوا إلى الرابط: Jordan records 119 murders, 137 suicides in 2022 — expert… (jordannews.jo)، وحوالي 7% رجال و 5% نساء أفادوا بأنهم قد خالجت نفوسهم أفكارٌ انتحارية، ارجعوا إلى الرابط: Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) - Jordan | Publications | UN Women – Jordan.

126 Drawing a clear roadmap for NCDs in Jordan (at level of decision makers).

126 – رسم خارطة طريق للأمراض غير السارية في الأردن (على مستوى صُنّاع القرار).

127 Recommendation from Jordan VNR 2022.

127 – توصية من الأردن، التقرير الوطني الطوعي 2022.

128 Recommendation from Jordan VNR 2022.

128 – توصية من الأردن، التقرير الوطني الطوعي 2022.

[129] Recommendation from Jordan VNR 2022.

129 – توصية من الأردن، التقرير الوطني الطوعي 2022.

[130] Recommendation from Jordan VNR 2022.

130 – توصية من الأردن، التقرير الوطني الطوعي 2022.

[131] See 'We Lead' conference releases recommendations for improving SRHRs in Jordan | Jordan Times

131 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 131 أعلاه.

[132] Based on the May 2023 Royal Decree

132 – استنادًا إلى المرسوم الملكي الصادر في أيار / مايو 2023.

[133] See A Policy Brief: Reducing Smoking and Cardiovascular Diseases in Jordan

133 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 133 أعلاه.

[134] Jordan National Water Strategy 2023–2030

134 – الاستراتيجية الوطنية الأردنية للمياه، 2023 – 2030.

[135] Calculated from Department of Statistics 2021

135 – احتُسبت من قبل دائرة الإحصاءات العام 2021.

[136] The draft food system transformation road map of Jordan, 2023

136 – مسودة خارطة طريق تحويل النظام الغذائي، 2023.

[137] Department of Statistics

137 – دائرة الإحصاءات العامة.

[138] WFP's Food Security Outcome Monitoring (Q1/2023) for refugees in communities

138 – عملية رصد نتائج الأمن الغذائي التي ينفّذها برنامج الأغذية العالمي (الربع الأول / 2023) للاجئين المقيمين داخل المجتمعات.

[139] See Policy Brief: Towards the Implementation of Jordan's Food Security Strategy | United Nations in Jordan

139 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 139 أعلاه.

[140] See Ministry of Health, UNICEF, WFP, Jordan Health Aid Society International, Department of Statistics, Biolab, GroundWork. Jordan National Micronutrient and Nutritional Survey 2019 Amman, Jordan; 2021.

140 – ارجعوا إلى العمل الأساسي الذي قام به كل من وزارة الصحة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، برنامج الأغذية العالمي، جمعية العون الصحي الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة، مختبرات بيولاب، على الرابط: Jordan National Micronutrient and Nutritional Survey 2019، عمان، الأردن، 2021.

[141] See Results from the Jordan National STEP wise survey for NCDs risk factors (2019) and State of Food Security and Nutrition in the World 2022

141 – ارجعوا إلى النتائج التي خلُص إليها المسح التدريجي الوطني الأردني STEPs، وعوامل الخطورة المرتبطة بالأمراض غير السارية (2019)، وتقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم – 2022.

[142] See Policy Brief: Healthy Diets for all in Jordan | United Nations in Jordan; Ministry of Health, UNICEF, WFP, Jordan Health Aid Society International, Department of Statistics, Biolab, GroundWork. Jordan National Micronutrient and Nutritional Survey 2019 Amman, Jordan; 2021.

142 – ارجعوا إلى الرابط: Policy Brief: Healthy Diets for all in Jordan | United Nations in Jordan؛ وارجعوا إلى العمل الأساسي الذي قام به كل من وزارة الصحة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، برنامج الأغذية العالمي، جمعية العون الصحي الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة، مختبرات بيولاب، على الرابط: Jordan National Micronutrient and Nutritional Survey 2019، عمان، الأردن، 2021.

[143] See Global Nutrition Report | Country Nutrition Profiles – Global Nutrition Report

143 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 143 أعلاه.

[144] Food regulations were adjusted to reduce salt, sugar and trans fatty acids. Programs for wheat fortification and salt iodization have been run to tackle micronutrient deficiencies. Standards to enhance public food procurement and service were adopted by the MOH and army sectors to reduce calorie intake and sugars in menus served to the workers and patients at hospitals. Moreover, the MOH developed and disseminated Food-based Dietary Guidelines (2020), which raise awareness on healthy diets and physical activity. See Policy Brief: Healthy Diets for all in Jordan | United Nations in Jordan

144 – عُدّلت اللوائح / الأنظمة الخاصة بالأغذية لخفض مستويات الملح، والسكر، والأحماض الدهنية المتحوّلة. ونُفّذت برامج لدعم الطحين، ودعم الملح باليود لمعالجة مشكلة نقص المغذيات الدقيقة. وقد تم اعتماد معايير لتعزيز المشتريات والخدمات الحكومية المتعلقة بالأغذية من قبل وزارة الصحة والقطاعة العسكرية بهدف

خفض استهلاك السعرات والسكريات في قوائم الوجبات الغذائية التي تقدّم للعمال وللمرضى في المستشفيات. وعلاوةً على ذلك، فقد نشرت وزارة الصحية الخطوط التوجيهية لنظم الأغذية القائمة على الأغذية (2020)، التي ترفع مستوى الوعي بالوجبات الغذائية الصحية وبالنشاط البدني. ارجعوا إلى الرابط: Policy Brief: Healthy Diets for all in Jordan | United Nations in Jordan.

[145] See for these and more recommendations UN in Jordan Policy Brief: Towards the Implementation of Jordan's food security strategy (un.org); Policy Brief: Healthy Diets for all in Jordan | United Nations in Jordan

145 – للاطلاع على هذه التوصيات والمزيد منها، ارجعوا إلى وثيقة منظومة الأمم المتحدة في الأردن، المتوافرة على الرابط الإلكتروني في الحاشية 145 أعلاه.

[146] Recommendations from Jordan VNR 2022: Implement a comprehensive approach to management of water resources; Improve and strengthen monitoring of food quality and safety; Increase the productivity of the agricultural sector by encouraging and motivating farmers to adopt modern agricultural technology including water-saving techniques, group marketing and contribute to school feeding.

146 –توصيات مستقاة من الاستعراض الوطني الطوعي للأردن 2022: تنفيذ نهج شمولي لإدارة موارد المياه؛ وتحسين وتعزيز عملية رصد جودة وسلامة الأغذية؛ وزيادة إنتاجية القطاع الزراعي عن طريق تشجيع وتحفيز المزارعين على اعتماد التكنولوجية الزراعية الحديثة، بما في ذلك أساليب توفير المياه، والتسويق الجماعي، والمساهمة في تغذية أطفال المدارس.

[147] Recommendations from Jordan VNR 2022: Increase the involvement of women in the design, implementation, and management of WASH facilities, especially at the local level; Prepare a roadmap for indicators of priority, including the indicator on 'Proportion of local administrative units with established and operational policies and procedures for participation of local communities in water and sanitation management; Increase the participation of qualified women in committees, councils and institutions related to energy.

147 – توصيات مستقاة من الاستعراض الوطني الطوعي للأردن 2022: زيادة مشاركة المرأة في تصميم وتنفيذ وإدارة مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ولا سيما على المستوى المحلي؛ وإعداد خارطة طريق للمؤشرات التي تحظى بالأولوية، ومنها مؤشر "نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تشغيلية مقرّرة" لمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والصرف الصحي؛ وزيادة مشاركة النساء المؤهلات في اللجان، والمجالس والمؤسسات ذات العلاقة بالطاقة.

[148] See also submission by UNESCO to the Jordan 4th cycle UPR.

148 – ارجعوا أيضًا إلى الوثيقة التي قدمتها منظمة اليونيسكو إلى الأردن، الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.

[149] See declaration_on_inclusion_and_diversity_in_education.final-26june_0.pdf (moe.gov.jo), which reiterates the right to education for all, emphasizing the importance of addressing the needs of vulnerable groups, such as children and Youth with disabilities or refugees.

149 – ارجعوا إلى declaration_on_inclusion_and_diversity_in_education.final-26june_0.pdf (moe.gov.jo)، الذي يُكرر الحق في التعليم للجميع، ويشدّد على أهمية تلبية احتياجات الفئات المستضعفة، مثل الأطفال والشباب ذوي الإعاقة أو اللاجئين.

[150] See UNESCO supported SDG 4 Jordan report at jordan_voluntary_national_review_english.pdf (unesco.org)

150 – ارجعوا إلى: منظمة اليونيسكو، التي دعمت الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في تقرير الأردن، الرابط: jordan_voluntary_national_review_english.pdf (unesco.org).

[151] See also related recommendation from VNR Jordan 2022

151 – ارجعوا إلى التوصيات ذات العلاقة في الاستعراض الوطني الطوعي للأردن 2022.

[152] Department of Statistics, Employment and Unemployment Bulletin, 31 May 2023; 21.9% unemployment rate during the first quarter of 2023 – Department of Statistics (dos.gov.jo)

152 – دائرة الإحصاءات العامة، نشرة العمالة والبطالة، 31 أيار / مايو 2023؛ الرابط: 21.9% unemployment rate during the first quarter of 2023 – Department of Statistics (dos.gov.jo).

[153] See Jordan Gender Landscape, World Bank Document

153 – ارجعوا إلى مشهد النوع الاجتماعي في الأردن، وثيقة البنك الدولي World Bank Document.

[154] MoL data 2022

154 – بيانات وزارة العمل، 2022.

[155] Mostly recommendations from Jordan VNR 2022

155 – توصيات معظمها مستقى من الاستعراض الوطني الطوعي للأردن 2022.

[156] See Jordan featuring in OHCHR Human Rights 75 feature story Building economies that place people's human rights at the center | OHCHR

156 – ارجعوا إلى بروز الأردن في تقرير حقوق الإنسان الصادر عن المفوضية السامية للحقوق الإنسان، 75 تحقيقًا صحفيًا بارزًا – Building economies that place people's human rights at the center | OHCHR.

[157] Launched by His Majesty King Abdullah II in 2022

157 – أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني في العام 2022.

[158] See Jordan Economic and Social Council and UN in Jordan report on Domestic Resource Mobilization: A human rights-based approach to tackling inequalities | United Nations in Jordan

158 – ارجعوا إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني وتقرير الأمم المتحدة في الأردن عن حشد الموارد المحلية: ... Domestic Resource Mobilization: A human rights-based approach to tackling inequalities | United Nations in Jordan.

[159] See House should reconsider media ban on budget sessions — Rased... (jordannews.jo)

159 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 158 أعلاه.

[160] According to the IMF's World Economic Outlook Report (October 2022), Jordan ranks 35th, out of 189 countries, in terms of debt to GDP in 2021.

160 – وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي: IMF's World Economic Outlook Report (October 2022، يحتل الأردن المرتبة الخامسة والثلاثين (35) من 189 بلدًا، من حيث نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021.

[161] See Jordan Strategic Forum policy brief entitled "Index of Economic Freedom 2023: Jordan's Performance and Priorities for Improvement"; World Economic Forum Risk Report 2023

161 – ارجعوا إلى ملخص سياسة المنتدى الاستراتيجي الأردني بعنوان "مؤشر الحرية الاقتصادية 2023: أداء الأردن وأولويات التحسين"؛ المنتدى الاقتصادي العالمي – تقرير المخاطر 2023.

[162] See Domestic Resource Mobilization: A human rights-based approach to tackling inequalities | United Nations in Jordan

162 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 162 أعلاه.

[163] See Jordan Strategy Forum report December 2022

163 – ارجعوا إلى تقرير منتدى الاستراتيجية الأردني، كانون الأول / ديسمبر 2022.

[164] Recommendation from VNR Jordan 2022: Encourage community planning and developing participatory budgets on the ground, and activate partnership with local communities in planning decisions.

164 – التوصية مستقاة من التقرير الوطني الطوعي للأردن 2022: التشجيع على التخطيط المجتمعي وإعداد الموازنات التشاركية على أرض الواقع، وتفعيل الشراكة مع المجتمعات المحلية في مجال القرارات المتعلقة بالتخطيط.

[165] Recommendation from Jordan VNR 2022

165 – التوصية مستقاة من التقرير الوطني الطوعي للأردن 2022.

[166] Already initiated for budgetary expenses on climate change, children and women.

166 – تم الشروع فعليًا بإعداد التشكيل الخاص بالنفقات المرصودة في الموازنة بشأن تغيّر المناخ، والأطفال والنساء.

[167] IPCC (2022): Mitigation of Climate Change. Contribution of Working Group III to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Available at: AR6 Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change — IPCC/ (Accessed June 2023)

167 – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ IPCC (2022). مساهمة الفريق العامل الثالث على تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ. متوافر على الرابط: AR6 Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change — IPCC (تم الدخول إلى الموقع في حزيران / يونيو 2023).

[168] See UNICEF Jordan and Economist Impact, "Tapped out: The costs of water stress in Jordan", 2022

168 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 168 أعلاه.

[169] According to the National Water Strategy Summary Report 2023-2040

169 – وفق تقرير ملخص الاستراتيجية الوطنية للمياه 2023 – 2024.

[170] See UNFPA research brief on Climate Change and Gender-Based Violence in Jordan 2022; and UNDP report Gender Equality and Climate Change in Jordan – Exploratory Gender Analysis | United Nations in Jordan

170 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني 170، والرابط الإلكتروني في الحاشية 170 أعلاه

[171]See UNDP report Youth for Climate Action: Engaging Jordanian Youth in Climate Related Policymaking | United Nations in Jordan

171 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 171 أعلاه.

[172] Jordan has ratified 7 out of the 10 ILO fundamental Convention (see above), but it has not ratified Conventions, Nos. 97, 143, 181 and 189., or the Violence and Harassment Convention, 2019 (No. 190). However, it has ratified the Equality of Treatment (Social Security) Convention, 1962 (No. 118), which concerns equality of treatment between nationals and non-nationals in respect of social security and is thus relevant to migrant workers, and the Social Security (Minimum Standards) Convention, 1952 (No. 102). The Domestic Workers Recommendation, 2011 (No. 201) accompanies Convention No. 189.

172 – صادق الأردن على 7 من أصل 10 اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية (ارجعوا إلى ما ورد أعلاه)، ولكنه لم يصادق على الاتفاقيات، أرقام 97، 143، 181، و 189، أو على اتفاقية مكافحة العنف والتّحرّش رقم 190 للعام 2019. غير أنه صادق على اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) رقم 118 للعام 1962، والتي تتعلق بالمساواة في المعاملة بين المواطنين وغير المواطنين فيما يتعلّق بالضمان الاجتماعي، وهي بالتالي مناسبة للعمال المهاجرين، واتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) رقم 102 للعام 1952. والتوصية بشأن عمال المنازل، رقم 201 للعام 2011 المرفقة بالاتفاقية رقم 189.

[173] Jordan. Labour Code, 1996 (ilo.org)

173 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 173 أعلاه.

[174] .Jordan – Regulation No 90/2009 Of Domestic Workers, Cooks, Gardeners and Similar Categories. (ilo.org) which was amended in 2019.

174 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 174 أعلاه، وقد عُدّل هذا النظام في العام 2019.

[175] According to 2022 Ministry of Labour figures.

175 – وفق أرقام وزارة العمل للعام 2022.

[176] According to 2022 Ministry of Labour figures.

176 – وفق أرقام وزارة العمل للعام 2022.

[177] This system ties a worker's legal status to their employer (workers can only leave their job upon mutual agreement with their employer), making it difficult for workers to change jobs or leave abusive employers and putting them at greater risk of labour exploitation, disincentivises them from switching jobs, and creates higher vulnerability to trafficking.

177 – هذا النظام يربط الوضع القانوني للعاملين مع أصحاب العمل الذين يعملون معهم (ولا يستطيع العاملون ترك عملهم إلا بالاتفاق المشترك مع أصحاب العمل)، مما يُصعّب على العاملين تغيير عملهم، أو ترك أصحاب العمل المسيئين إليهم، وتعريضهم لخطر أكبر يتمثّل في استغلال الأيدي العاملة، ويثبّطهم عن التّحوّل إلى عمل آخر، ويُنشئ لديهم حالةً من الاستضعاف أكبر في مواجهة الاتّجار بالبشر.

[178] And an ILO indicator of forced labour, see ILO indicators of Forced Labour.

178 – وأحد مؤشرات منظمة العمل الدولية على العمل القسري، ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 178 أعلاه.

[179] See also Legal aid for migrants and refugees: Continuous efforts, better protection? –Policy Memo 1 – Arab Renaissance for Democracy and Development (ardd-jo.org); Labour rights for refugees and migrant workers: how to make them a living reality? – Policy Memo 2 – Arab Renaissance for Democracy and Development (ardd-jo.org)

179 – ارجعوا إلى الرابط الإلكتروني في الحاشية 179 أعلاه.

[180] However, traffickers are continuously being sentenced to penalties that are in the lower range of imprisonment sentencing and fining. Convicted traffickers are repeatedly fined in place of imprisonment overall. Victims of trafficking are repeatedly arrested and deported for crimes that traffickers coerced them to commit, or for escaping exploitative work conditions.

180 – مع ذلك، يُحكَم على المتّجرون بالبشر بصورة مستمرة بعقوبات مداها الأدنى الحكم بالسجن وبالغرامة. ويُعاقَب المُتّجرون بالبشر المدانون، بصورة متكررة، بالغرامة بدلًا عن السّجن بصورة عامة. ويُعتقل ضحايا الاتّجار بالبشر بصورة متكررة، ويُرحَّلون بسبب جرائم أكرَهَهُم المُتّجرون على ارتكابها، أو بسبب الهروب من ظروف العمل الاستغلالي.

[181] 442,109 total population in the 10 official Palestine Refugees Camps, the number includes registered Palestine refugees and their dependants.

181 – مجموع أفراد مجتمع اللاجئين هو 442,109 لاجئين في 10 مخيمات لاجئين فلسطينيين رسمية الطابع، وهذا الرقم يتضمّن اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، ومن يُعيلونهم.

[182] Without Jordanian nationality,

182 – من دون جنسية أردنية.

[183] UNHCR registration data as of 7 May 2023

183 – بيانات التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) ابتداءً من تاريخ 7 أيار / مايو 2023.

[184] Palestine refugees from Syria (PRS) access to the border was challenged by a non-admission policy formally issued in January 2013. As result, PRS families have one or more family members with no Jordanian citizenship and no legal status in Jordan.

184 – صادفت اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية تحديات في الوصول إلى الحدود تمثّلت في "سياسة عدم الدخول إلى الأردن" التي صدرت بصفة رسمية في كانون الثاني / يناير 2013. ونتيجةً لذلك، فقد أصبح لدى عائلات هؤلاء الفلسطينيين فردًا واحدًا أو أكثر من أفراد الأُسرة لا يمتلكون الجنسية الأردنية وليس لهم وضع قانوني في الأردن.

[185] See also this recommendation from Jordan VNR 2022: Examine expanding the programmes that enable the most vulnerable segments to become contributors to economic growth instead of only relief recipients

185 –ارجعوا أيضًا إلى التوصية المستقاة من الاستعراض الوطني الطوعي للأردن 2022: ابحثوا مسألة توسيع نطاق البرامج لتمكين الفئات الأكثر استضعافًا في المجتمع، لتصبح من المساهمين في النمو الاقتصادي، بدلًا عن بقائهم متلقّين للإغاثة فحسب.

الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل

تقرير مُقدَّم من
فريق الأمم المتحدة القُطري

# المملكة الأردنية الهاشمية

الأمم المتحدة
الأردن

www.jordan.un.org

@UnitedNationsJO